جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

دور التمويل البنكي في انعاش المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم 2018-2020

The role of bank financing in reviving investment projects

من إعداد الطالب (ين):

بن عجايمية صديق.

عبد الصدوق اسلام

تحت إشراف:

مزيان توفيق

أعضاء لجنة المناقشة:

بديار أحمد	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
مزيان محمد توفيق	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
بشيكر عابد	**الرتبة العلمية**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكـــر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنار لنا الدرب، وفتح لنا أبواب

العلم

وأمدنا بالصبر والإرادة

ثم الشكر ا لجزيل للأستاذ ا لمشرف على توجيهاته ونصحه

السديد للأستاذ المشرف: مزيان توفيق

دون أن يفوتنا شكر الأساتذة اللذين رافقونا طول المشوار

الدراسي

والشكر والامتنان لكل الذين قدموا لنا يد المساعدة من

قريب أو بعيد.

الإهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي

والذي الهمنا الصحة والعافية والعزيمة،

فالحمد لله كثيراً

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر:

أبي رحمة الله عليه

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها: أمي

إلى اخوتي وأصدقائي و رفقائي في المشوار الجامعي.

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

ملخص

تندرج الدراسة في إطار الاهتمام بالدراسات المالية و بالخصوص عملية التمويل باعتبارها أساس قيام المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحسين معدلات النمو و مؤشرات التنمية.

الهدف الأساسي من هذه الدراسة وهو إبراز الدور الذي تقوم به البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تقسيم البحث إلى فصلين نظري، و فصل تطبيقي.

الفصل الأول تطرق إلى البنوك بصفة عامة أما الفصل الثاني تم فيه التطرق الى تمويل المشاريع الاستثمارية و التمويل البنكي،أما الفصل الثالث فقد تم فيه تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم من خلال الدراسة لهذا الموضوع تبين أن البنوك تلعب الدور الأساسي في تمويل المشاريع الاستثمارية كما أنها تخلق جو من الثقة و الضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال مساهمة احد هذه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية و المتمثلة ببنك الجزائر الخارجي وكالةمستغانم لوحظ أن النتائج المحققة في تمويل هذه المشاريع على العموم مقبولة، رغم الصعوبات و العراقيل التي تواجهها البنوك.

كلمات مفتاحية: تمويل، مشاريع استثمارية، قروض،بنوك

Abstract

The study falls within the framework of interest in financial studies, in particular the financing process, as it is the basis for establishing investment projects that contribute to improving growth rates and development indicators.

The main objective of this study is to highlight the role that banks play in financing investment projects by dividing the research into two theoretical chapters, and an applied chapter.

The first chapter dealt with banks in general, while the second chapter dealt with financing financial projects and bank financing. As for the third chapter, investment projects were financed through the Foreign Bank of Algeria and the Agency of Mostaganem. From the study of this subject, banks play the main role in financing investment projects as well.

Financing financial projects by financing projects and projects funded by the Foreign Bank of Algeria and Mostaganem Agency, financing commercial projects

In general, it is acceptable, despite the difficulties and obstacles faced by banks.

Keywords: Financing, investment projects, loans, banks.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير.....أ
الاهداء.....ب
الملخص.....ج
قهرس المحتويات.....د
فهرس الجداول.....ح
فهرس الأشكال.....ط
مقدمة عامة.....2-5

الفصل الاول: الاطار النظري للبنوك

تمهيد: 7
1-مفهوم البنك.....8
1-1- نشأة البنوك: 8
1-2-تعريف البنوك.....9
2-أنواع و أهداف البنوك:.....11
2-1- أنواع البنوك.....12
2-1-1-البنوك المركزية:.....12
2-1-2-البنوك التجارية 15
2-1-3-البنوك المتخصصة 19
2-1-4-البنوك الإسلامية 21
2-1-5-البنوك الشاملة.....22
2-1-6- البنوك الالكترونية.....23
2-2- أهداف البنوك.....26
1- أهداف البنك المركزي.....26
2- أهداف البنوك التجارية.....27
3-خصائص ووظائف البنوك.....28
3-1- خصائص البنوك.....28
3-2- وظائف البنوك.....29
4-دور و أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية.....30

4-1- دور البنوك : 30

4-2- أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية:.....31

خلاصة الفصل الاول.....34

الفصل الثاني: عموميات حول التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية

تمهيد.....36

1- ماهية التمويل.....37

1-1-مفهوم التمويل و أهميته.....37

1-1-1 مفهوم التمويل.....37

1-1-2-أهمية التمويل.....38

1-2-مصادر التمويل و مخاطره.....40

1-2-1- مصادر التمويل.....40

1-2-2- مخاطر التمويل.....46

1-3-أشكال التمويل.....47

2-التمويل البنكي.....49

2-1-مفهوم التمويل البنكي و خصائصه.....49

2-1-1- مفهوم التمويل البنكي.....49

2-1-2- خصائص التمويل البنكي.....50

2-2-مبادئ و أنواع التمويل البنكي و مخاطره.....51

2-2-1-مبادئ التمويل البنكي.....51

2-2-2-أنواع التمويل البنكي.....52

2-2-3-مخاطر التمويل البنكي.....53

2-3-أهمية و أهداف القروض البنكية.....55

2-3-1- أهمية القروض البنكية.....55

2-3-2- أهداف القروض البنكية.....57

3- ماهية تمويل المشاريع الاستثمارية.....57

3-1-مفهوم المشاريع الاستثمارية 57

3-1-1-تعريف المشاريع الاستثمارية.....57

3-1-2-أهمية المشاريع الاستثمارية.....59

3-1-3-أهداف المشاريع الاستثمارية.....59

3-2-أنواع و مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية.....60

3-2-1- أنواع المشاريع الاستثمارية.....60

3-2-2-مراحل المشاريع الاستثمارية.....62

3-3-مفهوم و أسس تقييم المشاريع الاستثمارية.....63

3-3-1- مفهوم تقييم المشاريع..... 63

3-3-2- أسس عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.....64

3-3-3-صعوبات تقييم المشاريع الاستثمارية.....64

خاتمة..... 66

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم

تمهيد.....68

1- بطاقة تقنية أو تقديم لبنك الجزائر الخارجي بولاية مستغانم.....69

1-1-التعريف بالبنك الوطني الجزائري: 69

1-1-1- تعريف البنك الوطني الجزائريBEA :.....69

1-1-2-وظائف بنك الجزائر الخارجيBEA:.....70

1-1-3-الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجيBEA :.....70

1-2- وكالة مستغانم نشأتها و هيكلها التنظيمي و مهام مصالحها 71

1-2-1-تعريف و نشأة وكالة مستغانم 71

1-2-2-الهيكل التنظيمي للوكالة ومهام مصالحها 71

1-2-3- مهام مصالح الوكالة: 73

2-دور بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الزمنية 2018-2020.....74

2-1-مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الزمنية 2018-2020.....74

2-2-مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب عدد المشاريع خلال الفترة 2018-2020.....75

2-3-مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب المبالغ خلال الفترة الزمنية 2018-2020.....76

خلاصة الفصل الثالث.....78

خاتمة عامة.....80

قائمة المراجع.....82

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	عدد المشاريع الاستثمارية بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم خلال الفترة الزمنية 2018-2020	71
الجدول رقم (02)	مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب عدد المشاريع خلال الفترة الزمنية2018-2020	75
الجدول رقم (03)	مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب المبالغ خلال الفترة الزمنية 2018-2020	76
الجدول رقم (04)	مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2018-2020	77

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	أنواع البنوك	12
الشكل رقم (02)	الهيكل التنظيمي لوكالة(مستغانم)	71
الشكل رقم (03)	الهيكل التنظمي للوكالة	72

مقدمة عامة

1-تمهيد:

تبرز أهمية البنوك من خلال الدعامة التي تقدمها في مجال التمويل، حيث تعتبر مساهمتها فعالة في إنجاح المشاريع المختلفة لاسيما الاستثمارية، و هذا الدور يبرز أكثر من خلال مساهمة البنوك في تطوير النشاط الاقتصادي و جعلها أكثر حيوية و أكثر فاعلية، و من هذا المنطلق فإن دور البنوك في مجال التمويل يعد أساسيا بالنسبة للتجارة الخارجية خاصة و أنها تقوم على عملية تبادل السلع و الخدمات بين دول العالم من خلال العديد من النظم التي تنظم هذا التبادل.

و نظرا لأهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي، فإن نجاحها يتوقف على حجم و طبيعة التمويل الذي تتلقاه، حيث يعتبر تمويل الأنشطة التجارية من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث يصنف التمويل فيها إلى تمويل قصير الأجل، و تمويل متوسط الأجل، و آخر طويل الأجل، و يرتبط التمويل إلى حد بعيد بطبيعة النشاطات التي سيتم تمويلها. و يعد التمويل أساس النشاط التجاري حيث يلبي الحاجة إلى رؤس الأموال من أجل تمويل الاستثمار و تغطية العجز المالي، فهو يحسن من القدرة الانتاجية، و الوضية المالية ، و المردودية، و توفير رؤوس الأموال اللازمة ، و هذا التمويل يمكن أن يكون تمويلا داخليا كما يمكن أن يكون تمويلا خارجيا.

2-مشكله الدراسة:

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر ؟

3-الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور البنوك؟

-ما مدي التمويل البنكي على المشاريع الاستثمارية؟

-ما هي مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية؟

4-فرضيات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لموضوعنا على الفرضيات التالية:

- للبنوك دور هام في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها.

-التمويل البنكي يعتبر الركيزة الأساسية للمشاريع الاستثمارية.

- تعتبر طرق تقييم المشروع الاستثماري من التقنيات المستعملة من طرف البنك أثناء الدراسة لملف القرض.

5-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

-التعريف بالبنوك و بالمشاريع الاستثمارية.

-محاولة الإلمام بجميع الجوانب لمتعلقة بعملية تمويل الاستثمارات.

-محاولة دراسة ملف قرض استثماري على مستوى الوكالة محل الدراسة.

-الربط بين الجانب النظري و التطبيقي فيما يخص تمويل المشاريع.

6-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة للمشاريع الاستثمارية من جهة، وكيفية تمويلها من جهة أخرى وخاصة تلك المشاريع التي تتطلب تمويلا معتبرا في البداية و بصفة عامة تظهر أهمية البحث في العناصر التالية:

-الأهمية لتي يكتسبها الموضوع نظرا للوضع الراهن الذي يمر به الاقتصاد الوطني و التي تستدعي الاهتمام بالمشاريع و الاستثمارات سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

-أهمية البحث عن مصادر التمويل التي تضمن للمشروع الاستمرارية و النجاح.

-الدور الذي تلعبه القروض الاستثمارية في تمويل المؤسسات في الجزائر.

7-مبررات اختيار موضوع الدراسة:

توجد جملة من الدوافع التي ساهمت في اختيارنا لدراسة موضوعنا وهي:

- تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه.
-الأهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتباره محركه الأساسي.

-التطور الكبير الذي شهدته المشايع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية.

8-حدود الدراسة :

- الحيز المكاني: قمنا في دراستنا هذه بدراسة دور اليتمويل البنكي في اتعاش المشاريع الاستثمارية الحديثة، وقد اخترنا بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم كنموذج لدراستنا.

- الحيز الزماني: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة: 2022-2023.

9-منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على:
-المنهج الوصفي :الذي يتمثل في الجزء النظري من هذا البحث.

-المنهج التجريبي :المتمثل في الجانب التطبيقي الذي هو بصدد دراسة حالة.

10-صعوبات الدراسة:

تلقينا العديد من الصّعوبات منها ما هو بالغ الأهمية، ومن أبرزها:

1-صعوبة التّعامل مع المصادر والمراجع الإلكترونية عبر الشّبكة العنكبوتيّة.

2-قلة المراجع المطبوعة، وندرتها لكون الكتابة فيه قليلة باعتباره موضوع جديد.

11- هيكل البحث:

من اجل معالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها وفق منهجية تتلاءم مع طبيعة الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

حيث تمثل الفصل الأول في الاطار النظري للبنوك و فد تم تقسيمه الى مفهوم البنك و أنواع البنوك ـوظائف البنوك و اخيرا دور و أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية،

أما الفصل الثاني فقد تناول" عموميات حول التمويل البتكي و المشاريع الاستثمارية و الذي بدوره ينقسم الى ماهية التمويل ـالتمويل البنكي و مفهوم تمويل المشاريع الاستثمارية.

و قد تم تخصيص الفصل الثالث من اجل تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث كان بعنوان دراسة حالى بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم.

و ختمنا بخاتمة عامة ذكرنا فيها مختلف النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة مع تقديم توصيات و اقتراحات

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها و أنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي و طريقة حول الخوض في مجال النظم المصرفي الذي يشمل كل المؤسسات المصرفية و ما تحمله من شتى الأنظمة و القوانين السارية المفعول و البنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

حيث تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها إلى التوسط بين المقترضين والمقرضين وقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للإستثمار بوجه عام ولم تعد أهمية البنوك كمؤسسات إقتصادية منحصرة في العمليات الإدخارية وإنما أصبحت لها دور في العمليات الائتمانية والإستثمارية بمختلف أنواعها.

لدراسة أعمق و أشمل لما تم ذكره ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث عناصر أساسية كالتالي:

1-مفهوم البنك

2-أنواع البنوك

3-وظائف البنوك

4-دور و أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية

1-مفهوم البنك

إنّ الاقتراب أكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة يستدعي التوقف عند المصطلح المدروس و التعرف على نشأته و على مدلولاته و مختلف تعاريفه.

1-1- نشأة البنوك:

نشأت البنوك في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول.

تشير بعض الوثائق التاريخية والأثرية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي ,الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع، كما تشير تلك الوثائق إلى أن أقدم بنك في التاريخ هو البنك الذي أنشأه" إيجيبي "الذي كان مقره في مدينة "سيبار" على شاطئ نهر الفرات وهناك من يرى أن الفن المصرفي يرجع إلى عهد الإغريق الذين ينسب إليهم نشره بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن الرومان أخذوا حرفة الصرافة من الإغريق.

أما بالنسبة لنشأة البنوك التجارية فقد ترافقت مع فكرة ظهور النقود الورقية، ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها مع عملات وطنية، حيث كان التعامل سابقا يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها و من عيارها (أبو عتروس، 2000).

وهكذا برزت انشطة البنوك من خلال تطور نشاط الصيارفة والصاغة الذين كانوا من أكثر المستفيدين من ذلك حيث كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في التداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات، ثم أخذ هؤلاء الصاغة أو الصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع التي لديهم بالاقتراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا إذ أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا بدون أن يسحب (الطرد و عبد الله، 2006، صفحة 22).

لذلك فقد فكر الصراف في اقتراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلب للحصول على فائدة، لذلك تطور البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.

وقد نشأ أول بنك تجاري سنة 1517 بالبندقية ثم بنك أمستردام 1609 ، وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم.

إنّ المتأمل للبنوك في شكلها الحالي يدرك أنها محصّلة لظروف ومتطلبات إقتضتها التطوّرات الاقتصادية والإجتماعية على مرّ العصور، فلم يظهر العمل المصرفي مكتمل المعالم بل اختلفت أشكاله ومظاهره منذ المدنيات الأولى، ومن ثمّ، فإنّ البنوك في شكلها الحديث هي خلاصة تراكم أفكار اشتّقتها عن كل من :**الصّاغة، الصيارفة، التجار**.

إذن، فوظائف ونوعية خدمات البنوك الحديثة ليست إلاّ استمرارا طبيعيا لعمليات عرفت منذ القدم وتبلورت إلى أن أصبحت على ماهي عليه الآن، ولعلّ مسحا تاريخيا من شأنه أن يسلّط الضّوء على نشأة وتطور البنوك.

1-2-تعريف البنوك

كلمة بنك(banque-banc) أصلها هو الكلمة الإيطالية(. banco)بانكو وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يصبح المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات (comptoir)، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود (القزويني، 2000) ، وقد وردت عدة تعاريف للبنك:

فمن الوجهة الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتن من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعةالثانية هي مجموعة العملاء التي تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته مايحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وذلك وفق ما يقرره البنك المركزي. (الصيرفي، 2007).

❖ مفهوم البنوك حسب المشرع البنكي الجزائري:

ان البنوك هى مؤسسات تمارس نشاطا ماليا ،ومن الناحية القانونية فهى مؤسسة ينظمها قانون النقد والقرض وتتمثل مهمتها الأساسية في اقتراح خدمات مالية مثل الحصول على أموال من الجمهور ،ومنح قروض وتسيير وسائل الدفع.

لم يرد أي تعريف للبنوك في قانون النقد والقرض في الجزائر ،واكتفت المادة 72 من الأمر رقم 03 – 11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم بالنص على أن البنوك هى المخولة دون سواها للقيام بكل العمليات المصرفية وهي العمليات المنصوص عليها في المادة66 من الأمر رقم 03 – 11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

في ظل غياب تعريف المشرع البنكي الجزائري للبنوك نجد أن المشرع البنكي الفرنسي قد عرف مؤسسات القرض التي تنتمي اليها البنوك في المادة 511 – 11 من القانون النقدي والمالي الفرنسي واعتبرها أشخاص معنوية ،تقوم كمهنة معتادة لها بعمليات البنك ،واعتبر ان مفهوم مؤسسات القرض التي تنتمي اليه البنوك هو مفهوم جامع لكونه يجمع تحت تسمية واحدة مجموعة مؤسسات تقوم بالمهنة المصرفية (بلعيد، 2017).

لم يتطرق المشرع الفرنسي لتعريف البنوك وإنما تعرض إلى تحديد نشاطها ، بموجب المادة511 –9 المدونة النقدية و المالية ، بقولها " البنوك يمكنها أن تقوم بكل العمليات البنكية ، أي بإمكانها تلقي الودائع من الجمهور و القيام بعمليات الائتمان وتسيير وسائل الدفع (مبروك، 2021).

يختص كل بنك بنشاط رئيسي وبعملاء معينين ،ويمكن أن يكون بنك للودائع(une banque de dépôt)،وهى البنوك المعروفة أكثر من غيرها ،كما يمكن أن يكون بنك استثمار ،والذي يتمثل مهمته في النصح وتمويل المؤسسات ،كما يقوم بعمليات في الأسواق المالية ،كما يمكن أن يكون البنك بنكا خاصا

ومتخصصا في تسيير الحافظات الكبيرة (les gros portefeuilles) يقترح خدمات ذات نوعية عالية لتسيير التراث ذو القيمة الكبيرة (Banque، 2020).

❖ **مفهوم المؤسسات المالية حسب المشرع البنكي الجزائري:**

لم يعرف أيضا الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم المؤسسات المالية ،واكتفى بتعريفها حسب العمليات التي تقوم بها ،بحيث استثنى من العمليات التي تقوم بها تلقي الأموال من الجمهور ،وإدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف الزبائن.

فالمؤسسات المالية اذن هى المؤسسات التي تقوم بنقل الأموال على عكس البنوك التي تقوم بإنشاء النقود ،في الحقيقة فان البنوك هى مؤسسات مالية أيضا الى جانب بعض الشركات كشركة تسيير التراث على المدى المتوسط والطويل(la société fiduciaire ou la fiducie) (fiduciaire Societé ،وشركات سمسرة القيم (Etablissement financier).

❖ **تعريف المشرع المصري:**

عرف المشرع المصري البنوك من خلال المادة 15 من القانون رقم 120 لسنة 1975 المعدل و المتمم بقولها" : البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع و تدفع عند الطلب أو لأجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات بما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي" (مبروك، 2021، صفحة 2).

و بهذا لا يمكن إعطاء تعريف واحد للبنك ، و ذلك لاختلاف البنوك من حيث الأنظمة والقوانين التي تحدد طبيعة و نوع نشاطها من بلد لآخر ، فيمكن القول أن البنك هو مؤسسة مالية تتعامل في النقود و ذلك عن طريق جمع الفائض عن استعمالات الأفراد من هذه النقود ، و تحويلها إلى أولئك الذين هم بحاجة إليها لاستعمالها في أغراض مختلفة و استثمارها في تمويل مشاريعهم.

2-أنواع و أهداف البنوك:

2-1- أنواع البنوك

بعد أن تطرقنا إلى تعريف البنوك سنتطرق إلى أنواع البنوك، و لقد ارتأينا استعراض هذه البنوك بشكل مفصل و قسمناها الى ثلاث مجموعات،الأولى تتمثل في البنوك المركزية ،الثانية في البنوك التجارية و الثالثة البنوك المتخصصة و البنوك الإسلامية والشاملة.و الشكل الموالي يمثل أنواع البنوك.

الشكل رقم01:أنواع البنوك

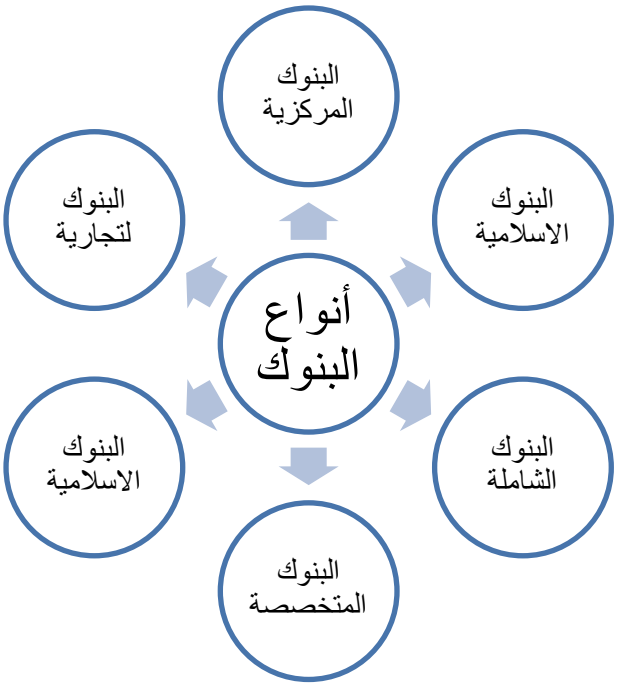

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (غانم، 2018-2019) .

2-1-1-البنوك المركزية:

سنتطرق فيها الى تعريف البنوك المركزية ، خصائصها و وظائفها.

أ -تعريف البنوك المركزية:

-البنك المركزي عبارة عن منشأة بنكية ،لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما يهدف إلى تدعيم النظام النقدي و الاقتصادي في الدولة ، و نظرا لأهمية هذا الهدف فإن البنك المركزي يجب أن يكون مملوكا للدولة ، و في البلاد التي تكون فيها هذه البنوك غير مملوكة بكاملها للدولة فإن الدولة تتدخل في نشاطها و تسيرها (عبد الله، 1999، صفحة 223) .

-البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية ،تقوم بوظيفة بنك البنوك ،وكيل مالي للحكومة و مسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة . و باختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة البنكية في البلاد، وعلاوة على ذلك ،يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع (مجيد، 2005) .

و على العموم نقول أن البنك المركزي هو مؤسسة عامة وطنية، لها شخصية معنوية و استقلال مالي ، تتولى إصدار النقود القانونية باحتكار كامل و تضمن من خلال الوظائف التي تقوم بها دون غيرها من البنوك سلامة أسس النظام البنكي و السير الحسن للسياسة الائتمانية في البلاد بما يتوافق مع حاجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

ب – خصائص البنوك المركزية: يتمتع البنك المركزي بمجموعة من الخصائص ، نذكر منها: (الموسوي، 1993)

- ✓ يحتل مركز الصدارة و يأتي على رأس الجهاز البنكي بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية و غير التجارية ، و بما له من قدرة على خلق النقود القانونية و تدميرها دون سواه.
- ✓ يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية و العكس ، أي أنه القادر على خلق النقود القانونية والمسيطر على شؤون النقد و الائتمان في الاقتصاد الوطني فهو ليس مؤسسة نقدية عادية.
- ✓ يتميز بكونه مؤسسة عامة تنظم النشاط البنكي و تشرف عليه مع الحكومة في رسم السياسة النقدية ، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل و التوجيه و المراقبة.
- ✓ تعتبر النقود التي يصدرها البنك المركزي نقود قانونية ، مبرئة للذمة بصفة نهائية في التعامل، عكس النقود التي تصدرها البنوك التجارية فهي تبرئ ذمة المدين ، لكنها لا تلزم الدائن بقبولها في التعامل.
- ✓ لا يتوخى البنك المركزي الربح من خلال عملياته ،و إن حصل على الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة و ليس الأساسية التي وجد البنك من أجلها ، فهدفه الأساسي هو تحقيق المصلحة العامة و تنظيم النشاط النقدي و البنكي في الاقتصاد.

ت – وظائف البنوك المركزية: أهم وظائف البنك المركزي تتمثل فيما يلي:

-**البنك المركزي بنك الإصدار** : تحتكر البنوك المركزية في جميع دول العالم مسؤولية إصدار النقود القانونية ، و تعتبر هذه الوظيفة أول وظيفة للبنوك المركزية ، حتى أنه أطلق عليها في بادئ الأمر بنوك الإصدار ، ولعملية إصدار النقود القانونية وجهان هما: (عوض الله، 2007)

الأول : يتمثل في الحصول على أصول حقيقية أو شبه نقدية أو نقدية من نوع مغاير(نقد أجنبي) ، تمثل جميعها التزامات من قبل أشخاص اقتصادية معينة (الدولة ، دولة أجنبية ، مشروعات صناعية و تجارية)، أو من قبل أشخاص مصرفية (بنوك ، مؤسسات بنكية محلية أو أجنبية) لصالح البنك المركزي ، فهي تعتبر بالنسبة للأخير حقا أو أصلا ، و تكون ما يسمى بغطاء الإصدار.

الثاني : وهو البنكنوت المصدر أو التزامات البنك المركزي قبل كل حائز لهذه الوحدات النقدية المصدرة،ولذلك فهي تعتبر بمثابة خصوم على البنك المركزي وتعبر في ذات الوقت عن إمكانيات التداول اللازمة للاقتصاد القومي.

-**البنك المركزي بنك الحكومة** : يقوم البنك المركزي باعتباره بنكا للحكومة بما يلي: (عوض الله، 2007، صفحة 191)

- ✓ الاحتفاظ بحسابات الهيئات و المؤسسات الحكومية المختلفة و إدارتها .
- ✓ تقديم التسهيلات الائتمانية للحكومة و مؤسساتها المختلفة ، و تقديم القروض المباشرة للحكومة لتمويل عجز الميزانية.
- ✓ تحصيل الإيرادات الحكومية .
- ✓ شراء و بيع العملات الأجنبية لصالح الحكومة ، و إدارة احتياطاتها من العملات الأجنبية و المعادن الثمينة.
- ✓ إدارة إصدارات الأوراق المالية الحكومية من سندات و أذون الخزينة ، و إدارة الدين العام الداخلي و الخارجي .
- ✓ العمل كمستشار مالي للحكومة في المسائل المالية و النقدية بصفة خاصة ، و في المسائل الاقتصادية بصفة عامة.

-**البنك المركزي بنك البنوك** : يأتي البنك المركزي على قمة الجهاز البنكي ، و هو المنظم الرئيسي لهيكله وأنشطته و مراقبته و تطويره ، و تتفرع من هذه الوظيفة الوظائف التالية: (عوض الله، 2007)

- ✓ يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطات النقدية التي تلتزم البنوك التجارية و غيرها بإيداعها لديه .

- ✓ القيام بدور المقرض الأخير للبنوك باعتباره المصدر النهائي للسيولة المحلية ، هذا و ينبغي التفريق بين مفهومين مختلفين لهذه الوظيفة هما:

-المفهوم التقليدي لوظيفة مقرض الملاذ الأخير : هنا يقوم البنك المركزي بتوفير احتياطات إضافية بشكل مؤقت في حالة حدوث فقدان مفاجئ للثقة في النظام البنكي ككل .ينتج عنه مسحوبات ضخمة من بعض البنوك دون أن تودع في بنوك أخرى ، فنكون بصدد حالة هروب للسيولة النقدية فالمقصود هنا هذه الوظيفة حماية الجهاز البنكي ككل.

-المفهوم الثاني لوظيفة مقرض الملاذ الأخير :يتمثل في قيام البنك المركزي بإقراض إحدى الوحدات البنكية التي تعاني من مشاكل في الوقت الذي يسير فيه النظام البنكي ككل بشكل سليم و معتاد، ويذهب الاتجاه الحديث الآن إلى تفضيل عدم إقراض وحدة بنكية متعثرة ، خوفا من المخاطر التي يمكن أن تلحق بميزانية البنك المركزي.

- ✓ القيام بإجراء عمليات المقاصة و التسويات بين البنوك ، وذلك لأن البنك المركزي يحتفظ لديه بحسابات البنوك و كذلك احتياطاتها النقدية . و تعتبر وظيفة الإشراف على نظام المدفوعات من أهم و أدق وأخطر وظائف البنوك المركزية ، نظرا لعلاقته الوثيقة باستقرار و سلامة الجهاز البنكي و المالي.

-**البنك المركزي مسؤول عن السياسة النقدية أو الرقابة على الائتمان** : تمثل الساسة النقدية أحد مكونات السياسة الاقتصادية ، و يقصد بها مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في العرض النقدي و الرقابة على البنوك و الائتمان و التأثير فيه كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة . أما السياسة الائتمانية فتتمثل في تلك الإجراءات التي تهدف إلى أن يكون حجم الائتمان الكلي في حدود مناسبة التي تحقق أهداف السياسة النقدية و بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب تحقيقه (عوض الله، 2007).

2-1-2-البنوك التجارية

سنتطرق إلى تعريف البنوك التجارية ، خصائصها و وظائفها خاصة وان البنوك التجارية اليوم تلعب دروا هاما في النشاط الاقتصادي .

أ -تعريف البنوك التجارية:

البنوك هي تمك المؤسسات غير المتخصصة المتمثلة في مشروع رأس مالي يتعامل مع النقود اقراضا، واقتراضا ويأخذ شكل مؤسسة نقدية كبيرة ذات فروع تغطي في الغالب الجزء الأكبر من إقليم الدولة، وتقوم بجمع الأموال في صورة ودائع لتضيفها في عمليات إقراض قصيرة الأجل للأفراد والمشروعات والدولة والبنوك هي التي تقبل الودائع

المصرفية وتختلف الودائع بمناسبة الاقتراض وتنتقل الودائع بين عملاء البنك وتغطي هذه الودائع في مقابل الكمبيالات أو الأوراق الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة، كما انها تتعامل في الصرف أي بيع وشراء العملات الأجنبية بالعلمة الوطنية وتقوم بتمويل التجارة الخارجية والبنك التجاري، و ان قام بتجميع المدخرات الأفراد والمنشأة لوضعها تحت تصرف المشروعات لاستخدامها كرأس مال متداول، إلا أن جل عمله يتمثل في خلق وسائل دفع في صورة نقود مصرفية، عن طريق منح الائتمان(القروض.)

هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تقديم الودائع التجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، وينتج لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع (كدة و بالخروف، 2011-2012، صفحة 8).

ب – خصائص البنوك التجارية:

من أهم الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية نذكر: (الطاهر، 2006)

–مؤسسات مالية تقوم على الائتمان: قبول الودائع .وهي اقتراض من الأفراد المودعين ومنح القروض، وهي ائتمان المقترضين على أموال البنك و تحصل البنوك على فرق الفائدة ما الاقتراض و الإقراض.

–مؤسسات مالية تتعامل بالنقود: أي أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود، فمثلا القرض سوءا كان آخذا أو عطاء و الفوائد عليها كلها نقدية .إضافة إلى أنها تستلم ودائع من الأفراد بالنقود الأساسية و تقوم بإصدار نقود ودائع اكبر منها.

–ظاهرة تركز البنوك: أي تركيز أعمال البنوك في عدد قليل، و اضمحلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول، سبب الاندماج آو خروجها من خلال المنافسة .ومن الأسباب التي دعت إلى هذه الظاهرة ارتفاع الكفاءة الاقتصادية التي تتمتع بها البنوك الكبيرة ذات الفروع العديدة حيث تقوم بخدمة عملاتها بطريقة أفضل، وتتجمع لديها فوائد الأموال بطريقة اكبر.

إضافة إلى توزيع المخاطر بين العمليات المتنوعة بطريقة تزيد من درجة الأمان زيادة على قدرة البنوك الكبيرة الحجم على استخدام الأساليب الفنية المقدمة و المهارات العالية، و القيام بالدراسات والبحوث لتطوير أدائها وتقديم المنشورة لعملائها.

–تخصيص البنوك: يلاحظ أن البنوك تتخصص في مجال ما تقدمه من أنواع الائتمان، ويعود ذلك إلى عوامل اقتصادية مستمرة من طبيعة النشاط الاقتصادي أو من أهم تلك العوامل نذكر منها ما يلي:

-مرحلة النمو و التطور الاقتصادي في المجتمع، بالإضافة إلى مدى تطور و نماء الأسواق المالية في الاقتصاد . وهناك عوامل تتعلق بتنظيم الائتمان في الاقتصاد، و يرتبط بنوع الودائع التي تحتفظ بها.

ت – وظائف البنوك التجارية:

يمكن تقسيمها إلى نوعين هما الوظائف الحديثة و الوظائف التقليدية. (ناشير، 2005)

أولا:الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

و تتمثل في الوظائف التالية:

-فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على اختلاف أنواعها.

-تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار ما يلي:

ا-منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية.

ب – تحصيل الأوراق التجارية و خصمها.

ج -التعامل بالأوراق المالية من أسهم و السندات بيعا و شراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

د- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية.

هـ – تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء.

و-التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراء و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها و و الخارجية.

ي -تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة ، و صرف الشيكات المسحوبة عليها.

-المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة.

-تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة (ناشير، 2005، صفحة 212).

ثانيا:الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل ما يلي:

-تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين و منه تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل (خالد أمين، 2002).

--وظيفة خدمات أمناء الاستثمار :و تشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:

-سداد الإلتزمات الدورية.

-إقامة المعارض السلعية داخليا و خارجيا.

-إقامة المزادات لبيع و شراء السلع.

-ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات.

-أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة.

-وظيفة التوزيع : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام و الذي انتهى تقريبا بانهيار الإتحاد السوفياتي. (الغالبي و محمد ادريس، 2007، صفحة 36)

-**خدمات مصرفية أخرى** :بالإضافة إلى العمليات و الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية فهناك خدمات ملحقة مختلفة منها:

-خدمات البطاقة الائتمانية.(CRIDIT CARD) و شراء و بيع الشيكات الأجنبية.

- البنك الآلي(AUTO BANK)…..الخ (خليل الحمزاوي، 2000، صفحة 48).

و يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

وظيفة الإشراف و الرقابة: (Supersision and Control)تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من إغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها (الطرد و عبد الله، 2006، صفحة 41).

-بعض الوظائف الأخرى : (محمد شريف، 2008-2009)

-تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إعتمادات مستندية و تشتمل على إعتمادات للاستيراد و أخرى للتصدير و يحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين و تلك التي يتحملها المقترضين و العمولات و الأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

-قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شبكات أو كميالات أو سندات أنية مستحقة لصالحها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه.

-قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.

-قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية، استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية و العكس لصالح العملاء.

-تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات و أراق مالية نقود و غيرها.

-إدارة الإعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة مختصة.

2-1-3-البنوك المتخصصة

أ -**تعريفها** : و هي بنوك تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية وذلك وفقا لتخصص البنك . و يعود السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل من هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة ، و يختلف أجل و نوع التسهيلات التي تمنحها هذه البنوك وفقا لكل نوع منها . أما عن موارد هذه البنوك فإنها على الأغلب لا تستقيها من الودائع ، و إذا ما قبلت هذه البنوك ودائع فإنها لا تمثل المورد الرئيسي للتوظيف بها (عبد الله، 1999، صفحة 274).

ب – خصائص البنوك المتخصصة:

يمكن تلخيص أهم خصائص هذه البنوك كما يلي: (الطاهر، 2006)

- ✓ هدفها الأساسي ليس الربح ،و إنما تعمل على تنمية قطاع إنتاجي معين فيطلق عليها بنوك التنمية
- ✓ تتخصص في تقديم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل .
- ✓ غالبا ما تكون حكومية أو مختلطة و هذا ما يجعل علاقتها بالدولة قوية .
- ✓ أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها معتدلة تتماشى مع أهدافها .
- ✓ القروض التي تمنحها تنحصر في القطاع الذي تحمل اسمه عادة .
- ✓ تعتمد أساسا على مواردها المالية الذاتية و خصوصا على رأس مالها في تقديم القروض .
- ✓ تكون سياستها الاقراضية ضمن الخطة التنموية للدولة .
- ✓ تتعرض للمخاطر أكثر من المؤسسات المالية الأخرى .
- ✓ لها صفة احتكارية لأنه عادة ما تنفرد في سوق الإقراض الخاص بذلك القطاع على عكس البنوك التجارية التي تكون تنافسية.

ت –أنواع البنوك المتخصصة : نذكر منها:

–بنوك التنمية الصناعية : تختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعي في المجتمع فتقوم بمنح التسهيلات الائتمانية ، أو بضمان أرض المصنع و مبانيه ، أو بضمان رهن الآلات ، كما يقوم بتمويل العمليات الجارية في جال الصناعة عن طريق تمويل شراء الخامات و المنتجات نصف المصنعة و تامة الصنع . و هذا ما يجعل آجال الاستحقاق للتسهيلات التي تمنحها هذه البنوك تختلف حسب الائتمان المطلوب، فبالنسبة لشراء أراضي المصنع و تجهيزات مبانيه قد يصل أجل القروض لمدة تتراوح بين 10 و 20 سنة ، وتقل المدة إلى نحو 5 سنوات عند تمويل التجهيزات الآلية ، و تنخفض إلى مدة لا تتجاوز سنة واحدة بالنسبة لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج. (عبد الله، 1999).

–بنوك التنمية الزراعية : و هي منشآت مالية تتخصص بالتمويل الزراعي ، بغرض تحقيق أكبر قدر من المحاصيل الزراعية من الأراضي المنزرعة . و تمنح هذه البنوك قروضا طويلة و متوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي، و قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى تنضج.

–البنوك العقارية : تم بتقديم السلف اللازمة لشراء العقارات في شكل أراضي وعقارات مبنية . وعادة تكون القروض التي تمنحها طويلة الأجل . ولا يقتصر دور هذه البنوك على مجرد الإقراض ، وإنما الرقابة البنكية الكاملة على الإنفاق و ربطه بعمليات الانجاز . كما يأخذ البنك العقاري على عاتقه أيضا الإدارة الاقتصادية للمشروع و إعطاء المشورة الفنية اللازمة المتعلقة بالعمليات العقارية المختلفة . كما يمكن لهذه البنوك أن تساهم في الاستثمار المباشر في بعض المشروعات من أجل الحصول على إيرادات إضافية.

–بنوك تمويل التجارة الخارجية : و هي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية و المعاملات الدولية قصد النهوض بالتجارة الخارجية و تنميتها ، عن طريق ما تقدمه من تسهيلات مصرفية و مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها بما فيها قروض الاستثمار طويل الأجل . و قد تمنح هذه البنوك تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية لمساعدتها على النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير .كما تختص هذه البنوك بفتح الاعتمادات اللازمة لعمليات المقايضة و التبادل الثنائي مع الدول الأجنبية .كذلك فإنه يعقد الاتفاقيات اللازمة مع البنوك في الدول الأخرى . و يمكن أن يعتمد البنك في تمويل عملياته على موارده التي تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة ومن التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من البنوك الأجنبية. (عبد الله، 1999)

–بنوك الادخار : نشأت معظم هذه البنوك متخذة شكل وحدات مصرفية صغيرة تابعة لهيئة البريد و سرعان ما تطورت و أصبحت وسيلة المدّخرين في تجميع مدّخراتهم لأنها تقبل المدّخرات صغيرة الحجم ، التي تكون في و قد

تكون ، (Livret d'épargne)و تأخذ شكل دفتر ادخار ، (à vue)الغالب مستحقة عند الطلب(Bons ou Obligations) و عندئذ تأخذ شكل أذونات أو سندات ، (à terme) تلك المدخرات لجل ، و بالمقابل فانّ بنوك الادخار تقوم بالإقراض و بآجال مختلفة ، و تقوم باستثمار الجزء الأكبر من إيراداتها م ليا.

2-1-4-البنوك الإسلامية

أ -**تعريفها** : نعطي للبنوك الإسلامية التعاريف التالية:

"البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات البنكية و المالية . كما تباشر التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية ، بهدف غرس القيم و المتمثلة في الخلق الإسلامية في مجال المعاملات المالية ، و المساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية" (سحنون، 2003، صفحة 96)

"البنوك الإسلامية هي مؤسسات تراعي في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والتجارية والمدنية أو تنحي نحو إنسانيا في منح الأثمان" (عوض الله و الفولي، 2003، صفحة 180).

"البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاءا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشرة بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب" (عبد الرحمان، 2001، صفحة 259).

ب - **خصائص البنوك الإسلامية** :تتصف بالصفات التالية : (سحنون، 2003)

- ✓ البنك الإسلامي لا يتعامل بالربا أخذا و عطاء.
- ✓ يمتنع عن تمويل الخدمات و السلع المحرمة شرعا .
- ✓ توجيه الجهد المالي و البشري نحو التنمية الحقيقية .
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية .

ت - **أهداف البنوك الإسلامية** : يمكن تلخيصها في النقاط الآتية: (سحنون، 2003)

- ✓ تكييف المعاملات البنكية بما يتماشى و أحكام الشريعة الإسلامية و قواعدها .
- ✓ تثبيت القيم العقائدية في مجال التعامل المالي .

- ✓ تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار و محاربة الاكتناز وفق صيغ جديدة .
- ✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و الدينية
- ✓ تحقيق التنمية الشاملة و تحقيق الاستعمال الرشيد للموارد المالية المتاحة .

2-1-5-البنوك الشاملة

نشأت فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر و استمرت حتى الآن، و ما ساعد على انتشارها عدة عوامل منها :الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك وتراجع ما يعرف بالتخصص الوظيفي والقطاعي، وانتشار موجة التحرر من القيود في كافة الأنشطة المالية والاقتصادية واشتداد المنافسة العالمية بين البنوك.

ويرجع انتشار هذا النوع من العمل المصرفي لأسباب عديدة في مقدمتها ما يلي (عبد المطلب، 2000):

– منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للبنوك و تشمل شركات التأمين بأنواعها، صناديق الاستثمار، صناديق الادخار، بورصات الأوراق المالية.

-لجوء كثر من المقترضين إلى ما يعرف بالإقراض المباشر من خلال سوق الأوراق التجارية.

– تزايد تعرض البنوك التاجارية لمخاطر تقلبات سعر الفائدة نتيجة لارتفاع مستويات التضخم بالإضافة إلى مخاطر الديون المتعثرة و الناجمة عن عدم سداد العملاء.

-انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية التي تقدمها البنوك بسبب ارتفاع حدة المنافسة العالمية و المحلية.

-ظهور كثير من المستحدثات و الأوراق المالية في سوق رأس المال

أ –منهاج عمل البنوك الشاملة:

البنك الشامل بمفهومه الضيق هو ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا (عبد المطلب، 2000).

ويعتمد البنك الشامل على فلسفة التنويعDIVERSIFICATION التي من خلالها يستطيع أن يحقق البنك انخفاض في مخاطر الاستثمار، و يزداد هذا المفهوم عمقا و تتسع إيجابيته بممارسة البنك أنشطة غير مصرفية تتمثل خاصة في:

-التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية.

-شراء أو إنشاء و إدارة شركات صناعية و تجارية و خدمية و زراعية و المساهمة فيها

– إدارة صناديق الاستثمار

-ممارسة نشاط تأجير الأصول

- المتاجرة بالعملة

- إدارة محافظ الأوراق المالية لحساب عملائها

-ممارسة نشاط التأمين كإصدار عقود التأمين بأنواعها المختلفة

-تقديم كافة الاستشارات و إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و إدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة و التجارة و الزراعة.

ب – متطلبات العمل المصرفي الشامل:

إن الانتقال إلى فكرة العمل المصرفي الشامل يتوجب توفر متطلبات أساسية لابد من أخذها في الحسبان تتمثل خاصة في (عبد المطلب، 2000):

- ✓ اختلاف صور المخاطرة التي تتعرض لها البنوك لدخولها أنشطة مستحدثة لم يسبق التعامل فيها من قبل وهذا ما يترتب عليه تع ريض أموال المودعين للمخاطر.
- ✓ وجوب الاهتمام بالجانب الإداري و التنظيمي مع تطوير الكوادر البشرية، وتطوير النظم والأساليب المتبعة لتتناسب مع ما تقدمه من وظائف متطورة في ظل وجود إدارة متميزة و فعالة.
- ✓ ضرورة توفر نظام رقابي فعال.
- ✓ وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها إلى أنشطة البنك.

إن تحقيق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب توافر ما يلي:

- ✓ امتلاك البنك متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية و غير التقليدية معتمد في ذلك على توافر خبرات وكوادر مصرفية عريقة.
- ✓ توافر أساليب تكنولوجية حديثة في مجال الاتصالات و الإدارة

2-1-6- البنوك الالكترونية

أ – مفهومها:

تعرف البنوك الالكترونية ببنوك الانترنت أو بنوك (الويب) (Internet Banking أوWeb Banking) برغم علاقتها بالكمبيوتر الشخصي ، فإنها لم تأخذ كافة سماتها ومحتواها من مفهوم بنك الكمبيوتر الشخصي المتقدم الإشارة إليه ، فالبرمجيات التي تشغل البنك الالكتروني ليست موجودة في نظام كمبيوتر الزبون ، والفائدة من ذلك كبيرة ، فالبنك أو مزود البرمجيات ليس ملزما بإرسال الإصدارات الجديدة والمتطورة من البرمجيات للعميل كلما تم تطويرها ، ويمكن بفضل ذلك أيضا أن يدخل العميل إلى حساباته وإلى موقع البنك وخدماته من أي

نظام آخر في أي مكان أو أي وقت وليس فقط من خلال حاسوبه الخاص كما هو الحال في فكرة البنك المنزلي أو البنك على الخط . كما أن تعلم استخدام البرمجيات لم يعد متطلبا كالت زام على البنك ، فالموقع يتيح ذلك والعديد من مواقع البرمجيات الشبيهة تقدم مثل هذا التعريف ، وفوق ذلك كله فان البنك عبر الانترنت ، أو بنك الموقع ، يتيح مداخل للزبون باتجاه مواقع حليفة أو شبيهة أو مكملة لخدماته ، كمواقع إصدار وإدارة البطاقات المالية ، أو أمن المعلومات المتبادلة ، أو مواقع مؤسسات شهادات التعاقد والتوثيق، أو مواقع تداول الأسهم أو أي مواقع أخرى تقدم أي نمط أو نوع من الخدمات المالية أو الاستشارية عبر البنك المستضيف أو شركائه (مداح عرابي و بارك، جانفي 2010).

ب–أنواع البنوك الالكترونية:

و وفقا للدراسة العالمية و تحديدا دراسات جهات الإشراف و الرقابة الأمريكية و الأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الانترنيت : (مسعداوي)

–الأول :الموقع المعلوماتي، و هو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية و من خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه و منتجاته و خدماته المصرفية.

–الثاني :الموقع التفاعلي أو الإتصالي، بحيث يسمح الموقع بنوع ما من التبادل الإتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الإلكتروني و تعبئة طلبات أو تعديل معلومات القيود و الحسابات.

–الثالث :الموقع التبادلي، و هو المستوى الذي يمارس فيه البنك خدماته و أنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته و إدارتها، و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير، و إجراء كافة الخدمات الإستعلاماتية، و إجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

وما هو ملاحظ في واقع العمل المصرفي الالكتروني ، فإن غالبية البنوك في العالم قد أنشأت بشكل أو بآخر مواقع معلوماتية تعد من قبيل المواد الدعائية ، واتجهت معظم المواقع إلى استخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون ، على عكس المواقع التبادلية ، التي لا تزال اتجاهات البنوك نحوها تخضع لاعتبارات عديدة ، فهذه المواقع تعني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد ومن خلال الانترنت ، ولعل هذا ما يجعلنا نتمسك بالقول الذي نوضحه لاحقا من أن البنوك الالكترونية إنما هي البنوك التي تقع في نطاق النمط الثالث من الأنماط المتقدمة (مداح عرابي و بارك، جانفي 2010، صفحة 62).

ت –متطلبات البنك الالكتروني:

البنية التحتية التقنية : يقف في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية وبالعموم اية مشروعات تقنية ، البنية التحتية التقنية ، والبنى التحتية التقنية للبنوك الالكترونية ليست ولا يمكن ان تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية ذلك ان البنوك الالكترونية تحيا في بيئة infrastructure (ICT) المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية ، والمتطلب الرئيس لضمان اعمال الكترونية ناجحة بل وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات ، عصر اقتصاد المعرفة ، يتمثل بالاتصالات ، وبقدر كفاءة البنى التحتية ، وسلامة سياسات السوق الاتصالي ، وتحديدا السياسات التسعيرية لمقابل خدمات الربط بالانترنت ، فلا تحيا الشبكة واعمالها دون تزايد اعداد المشتركين الذي يعوقهم – في الوطن العربي تحديدا – كلفة الاتصالات ، والتي وان كانت قد شهدت تخفيضا في بعض الدول العربية لكنها ليست كذلك في جميعها، وهذه المسالة ربما تمثل اهم تحد امام بناء البنوك الالكترونية وتتطلب تدخلا جماعيا لرفع كل قيود تعترض تزايد استخدام الشبكة (مداح عرابي و بارك، جانفي 2010).

كما ان فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري ، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات ، وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير اهم دعامة للتجارة الالكترونية ، بل وللبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات.

والعنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات ، من حيث الاجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية ، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة ، ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيس ، بل استراتيجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الامثل والسليم لوسائل التقنية.

اما عن عناصر استراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات ، فاننا نرى انها تتمثل بتحديد اولويات واغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة ، ومواءمة هدف الدخول للاسواق العالمية مع احتياجات التطوير التقنية للشركات الخاصة ، والسياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع ، وتنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة ، وفي مقدمتها معايير امن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها

وخصوصية المشتركين ، وتوفير الاطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات على اطراف العلاقة ، واخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد اولويات الدعم وما يتعين ان يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة.

-الكفاءة الادائية المتفقة مع عصر التقنية :هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الاداء والتواصل التاهيلي والتدريبي ، والاهم من ذلك ان تمتد كفاءة الاداء الى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والادارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني.

-**التطوير والاستمرارية والتفاعلية من المستجدات** :ويتقدم عنصر (التطوير والاستمرارية والتنوعية) على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الالكترونية وتميزها ، فالجمود وانتظار الاخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز ، ويلاحظ الباحث العربي ان البنوك العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد ، انها تنتظر اداء الاخرين ، وربما يكون المبرر الخشية على اموال المساهمين واجتياز المخاطر ، وهو امر هام وضروري ، لكنه ليس مانعا من الريادية ، وبنفس القدر لا تعني الريادية في اقتحام الجديد التسرع في التخطيط للتعامل مع الجديد واعداد العدة ، لكنها حتما تتطلب السرعة في انجاز ذلك.

-**التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والادارية والمالية** : والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط او مع البنى التقنية فقط وانما مع الافكار والنظريات الحديثة في حقول الاداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي ، تلك الافكار التي تجيء وليد تفكير ابداعي وليس وليد تفكير نمطي (مداح عرابي و بارك، جانفي 2010، صفحة 71).

-**الرقابة التقييمية الحيادية** : ان واحدا من عناصر النجاح الارتكان للقادرين على التقييم الموضوعي ، ومن هنا اقامت غالبية مواقع البنوك الالكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية واداء مواقعها . ويتعين ان نحذر من مصيدة الارتكان الى عدد زائري الموقع كمؤشر على النجاح ، اذ يسود فهم عام ان كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع ، لكنه ليس كذلك دائما وان كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية والترويجية.

2-2- أهداف البنوك

تختلف البنوك بإختلاف طبيعة عملها، ومنه يمكن أن نميز بين أهداف البنك المركزي وأهداف البنوك.

1- أهداف البنك المركزي:

تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، كما تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة، ويمكن

أن نلخص أهم أهداف البنك المركزي في:

- ✓ تحقيق الإستقرار النقدي ؛
- ✓ العمل على تحقيق مستوى من الإستخدام(العمالة)؛
- ✓ العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

2- أهداف البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بثلاث أهداف هامة، تميزها عن غيرها، وتتعلق هذه الأهداف بالربحية والسيولة والأمان.

- ✓ **الربحية :**

يتكون من الجانب الأكبر من مصروفات البنك، من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثر بالتغير في إيرادتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة، ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة كبيرة والعكس صحيح، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، أي أن البنوك التجارية تسعى إلى تعظيم الربح (هندي، 1996).

- ✓ **السيولة:**

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثمة ينبغي أن يكون البنك، مستعدة للوفاء بها في أي لحظة، وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن المؤسسات الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

- ✓ **الأمان و الضمان:**

إن أساس كل عمليات التوظيف لأمول البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد.

من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف امواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قمة المخاطر وجعل البنك في مستوى امان مقبول من ناحية عدة مخاطر(السرقة، الاختلاس،... إلخ.)

ولأن رأسمال البنك يتسم بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمانة بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك (هندي، 1996).

3-خصائص ووظائف البنوك

تتميز البنوك بعدة خصائص و كما تقوم بعدة وظائف سنتطرق اليها كالتالي:

3-1- خصائص البنوك:

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص (أبو دياب، 2000):

-تخص البنوك بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو من مؤسسة لآخرى باستخدام الشيك، ويقوم البنك بفتح حسابات جارية لعملائه وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، يقوم البنك بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع ؛

-تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعه لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

- تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع وإقراض)؛

- تتعامل البنوك في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية ؛

-وأهم ماتختصه البنوك هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك بإقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك ؛

-تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي.

3-2- وظائف البنوك:

للبنك وظائف هامة و عديدة حيث يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم و بذلك مدينا لهم، و بعيد تقديمها لأخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها و بهذا يكون دائنا لهم ،هذه الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الجمهور التي أودعها لديه، و هو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بأموال لا يملكها، و من هذا يمكن تلخيص أهم وظائف البنوك في ما يلي:

أ–قبول الودائع: من الحقوق التي تخول لأصحاب الودائع سحب ودائعهم في أي وقت يشاؤون بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطي لهم و تسمى ودائع تحت الطلب.

و **الوديعة** هي تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع لهم أي مبلغ في تشكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة في أي وقت شاء أو لشخص يوكله صاحب الوديعة، ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره صاحب الوديعة، وهناك نوعان من الودائع وهما (أبو دياب، 2000، صفحة 88):

- ✓ **الودائع تحت الطلب:** أكبر حجم من الودائع تحت لأجل ،وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية والوديعة تنشأ بمجرد تلقي البنك مبلغا من النقود الحاضرة، حيث تنشأ حساب جاري بقيمة الوديعة للعميل ويقدم عهدا من طرف البنك بر النقود أو جزءا منها في أي وقت يرغب العميل صاحب المشروع.
- ✓ **الودائع الأجل:**هي مبالغ يضعها أصحابها في البنك بهدف الحصول على الفوائد، ولا يجوز سحبها إلا بعد مدة زمنية متفق عليها بين البنك والعميل.

ب–منح الائتمان:

هذه الوظيفة تتمثل في منح البنك نقود (ورقية مصرفية) الأفراد (رجال الأعمال – تجار) لفترات زمنية مختلفة، غالبا ما تكون أقل من السنة وهذا لمساعدتهم في عملياتهم العاجلة ولمباشرة أعمالهم ونشاطاتهم، على أن يردوا ذلك المبلغ مع الفوائد على القرض، ويقوم القرض بمنح النقود للأفراد في شكل ما يسمى قروض قصيرة الأجل حيث تستغرق شهورا فقط وهي تعتبر هامة لمواجهة النشاط التجاري والإقتصادي وكذلك قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وهذه تكون لأكثر من سنة أو أجال طويلة حيث تكون موجهة لأغراض تجارية إنتاجية وعقارية. وبهذا فالبنك يعمل على تلبية طلبات عملائه وذلك للحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على ضمانات كافية في حالة منح القروض.

ت–خصم الأوراق التجارية: (محمد هاشم، 1975، صفحة 87)

غالبا ما تكون الأوراق التجارية على شكل كمبيالات ،حيث يقدمها حاملها للبنك قبل حلول ميعادها أي ميعاد استحقاقها للحصول على النقود وتكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكمبيالة، بهذا يقوم البنك بخصم الفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ إستحقاقها وقيمة المبلغ في نفس التاريخ، وهذا نظير الفائدة التي يستحقها البنك ومقابل الخدمة التي أداها الشخص بتخليه عن أمواله مدة زمنية معينة، تسمى تلك الفائدة **بمعدل الخصم** والنسبة بين قيمة هامش المبلغين.محسوبة على أساس سنوي تعتبر بعدا الخصم كمصاريف

التحصيل، وهذه الوظيفة تعتبر هامة بالنسبة إلى رجال الأعمال لأنها تمكنهم من التوسع في مبيعاتهم لأجل، والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك التجارية.

ث–الوظائف الأخرى

–**التحصيل:** قبول البنوك للودائع يخول لها حق ممارسة جميع التسويات مثل تسوية الديون عن طريق المناقصة أو الترحيل في الحساب دون الحاجة إلى تداول كمية كبيرة من العملة وما يترتب على ذلك من مخاطر نقل، سرقة.....إلخ، والتسويات التي يقوم بها البنوك هي تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات والتحصيلات المستندية.

–**الخدمات التي يؤديها البنك في ما يخص بعض الأوراق التجارية الأوراق المالية** هي عبارة عن الأسهم والسندات والسهم يمثل جزء من رأس المال الشركة المساهمة ،أما السندات تمثل من قروض الحكومة والهيئات الرسمية وغير الرسمية، والبنك يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية وهذا تنفيذ الأوامر عملائه بعد تأكده من سلامة الأوامر وصحة التوقعات ووجود أرصدة دائنة أو إعتمادات مدنية في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر.

–**خطابات الضمان:**خطاب الضمان هو تعهد البنك بدفع مبلغ معين لدى الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب، نيابة عن الضمان عند قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد (محمد هاشم، 1975).

–**الاعتمادات المستندية:** الاعتماد المستندي هو تعهد من قبل البنك للمستفيد وهو البائع بناءا على طالب الاعتماد المشتري ودور البنك في الاعتماد المستندي وهو دور التعهد بالوفاء بين المشتري الذي يستحقه عليه البائع لقاء البضاعة التي يصدرها إليه وهذا التعهد يكسب المشتري قوة ويعزز إعتباره وثقة البائع به، حيث يقوم البنك بتسليم مستندات البضاعة من المصدر ودفع قيمة البضاعة له.

– **بيع وشراء العملات الأجنبية** يقوم البنك بشراء وبيع يوميا ،وكذلك للحصول على الربح إذا كانت أسعارالشراء أقل من أسعار البيع.

4–دور و أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية

4–1– دور البنوك :

يعتبر البنك مؤسسة إقتصادية تقوم بعدة عمليات تتمثل في (ماني و قدواري، 2017–2018):

- **عمليات الصندوق** :و هي عمليات المتمثلة في الودائع التي يتلقاها البنك من الجمهور في عمليات الدفع ، و السبب في عمليات تحويل الأموال.

- **عمليات القروض** :و منها تقديم القروض النقدية ، خصم الأوراق المالية ، التجارية ، التسبيقات على الحساب في منح الضمانات بآجال مختلفة و قروض مضمونة ...و غيرها
- **عمليات مع الخارج**: مثل قرض المورد ، قرض المشتري ، الإعتماد المستندي إلى جانب الدراسات العمليات المصرفية لفائدة السياح ، التجار و المتفقين.
- **العمليات المالية** :حفظ القيم المالية ، الحفاظ على التواجد و الدخول في البورصة إلى جانب الدراسات و البضائع و المساعدات المالية.

بالإضافة إلى هذه المعلومات التي يقوم بها البنوك هناك دورا إقتصادي يكمن في:

•يلعب البنك دور المصدر للمال المتداول، إذ أن حجم التسليفات التي يوزعها ليس محدود على كمية الأموال أو الودائع التي يتلقاها و لكن التساهل أو التشديد في منح التسليمات يؤثر على إنتاج الثروات المالية أما بإحداث التضخم أو بتقليص حجم النقد.

•يساهم البنك في البلدان ذات النظام الحرفي تنشيط الإقتصاد الوطني، إذ أن هذا النظام يؤدي إلى إزدهار إقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة كما أنه يتعرض لأزمات حادة يصعب التحكم فيها.

•يؤدي البنك دور الوسيط بين صاحب رأس المال و صاحب المشروع الذي هو بحاجة إلى رأس مال معين.

•البنوك تؤمن فرص العمل، ففي القطاع المصرفين عدد المستخدمين فيه لا يستهان به، و في عدة تخصصات.

•البنوك تؤمن إيرادات للخزينة أي تفرض القوانين رسوما و ضرائب على العمليات المصرفية.

•تقوم البنوك بتأمين سيولة الدولة كلما احتاجت الدولة إليها و ذلك عن طريق سندات الخزينة إذ تقوم المصاريف بافراض الدولة مبالغ بفوائد متدنية ، و مقرض الدولة هو البنك المركزي.

•البنوك تخلق النقود، بحيث يقوم القارض و يعطي للمقرضين حق سحب المبالغ في حدود قرضه بواسطة الشيكات ، و التي يمكن استعمالها في تسديد السلع و الخدمات التي الحصول عليها باستخدام نقود قانونية (عبد المطلب ع.، 2007).

4-2- أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية:

في عصر الثورة الصناعية الجديدة في مجال الذكاء الصناعي والتكنولوجيا، أدى نمو المشاريع الناشئة إلى إحداث تغيير كبير في الخطط التي تهدف إلى التطوير الاقتصادي وتعزيز رؤوس الأموال في الدول النامية والمتقدمة . وتلك المشاريع الناشئة مرتبطة ارتباطا وثيقا بريادة الأعمال والتي لها دورمهم في تطبيق النظريات والابتكارات العلمية إلى تطبيقات وأدوات حقيقة يستطيع الناس استخدامها على أرض الواقع .

ومن أهم الادوار التي تلعبها البنوك الاستثمارية في أنشطتها هي تحويل الشركات الريادية الصغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة عن طريق طرحها في الاسواق المالية لتوفير فرصة للمستثمرين والأفراد للاستثمار في تلك الشركات .فبعبارة بسيطة، يمكننا القول بأن البنوك الاستثمارية تلعب كحلقة وصل ما بين المستثمرين والشركات الناشئة والكبيرة . ونظرًا للدور المحوري الذي يقدمه هذا النوع من البنوك، تحظى البنوك الاستثمارية بتقدير كبير في عالم الشركات الناشئة والريادية والتي تحتاج إلى تمويل، فبدون البنوك الاستثمارية سيكون من الصعب جدًا على تلك الشركات الحصول على الأموال التي تحتاجها لتطوير ابتكاراتها وخدماتها ومنتجاتها (معروف، 2023).

إن للبنوك الاستثمارية أثرا كبيرا على تحفيز الرياديين على إنشاء شركات تقدم خدمات وابتكارات ذات أثر ملموس على أرض الواقع .وذلك لأنه عندما ينشئ الرياديون شركات ناشئة قادرة على انتاج نماذج أولية من تلك الابتكارات والخدمات الفعالة، ستعمل البنوك الاستثمارية كوسيط ما بين تلك الشركات وما بين المستثمرين الذين سوف يمولون هذا النوع من الشركات الريادية كي تتسع وتزيد من إنتاجها وتنافسها في الاسواق المالية وإيراداتها النقدية .فوجود حلقة وصل ما بين أصحاب الشركات الناشئة والرياديين من ناحية، وأصحاب النقد والمستثمرين من ناحية أخرى، سيساهم في تحفيز رواد الأعمال والمستثمرين على إنشاء شركات تقدم منتجات وخدمات للعالم الخارجي لتسهم في نمو العجلة الاقتصادية في الدولة .وهذا أيضاً سيحفزالنمو في الاسواق المالية في الدولة، فعندما تتوسع الشركات الناشئة وتصبح متقدمة، ستستطيع أن تبيع منتجاتها وخدماتها لمختلف دول العالم وهذا سيستقطب الأموال الأجنبية والعملة الصعبة للدولة مؤدياً إلى تطوير نموها الاقتصادي.

إن معظم شركات البرمجيات الكبرى في عالم التكنولوجيا مثل Uber, Google, Microsoft, Oracle، كانت شركات ناشئة صغيرة، ومعظم هذه الشركات أيضاً تم إنشاؤها من قبل رياديين وطلاب جامعات .والسبب الأهم التي أدى تلك الشركات إلى النجاح وتحقيق إيرادات بمليارات الدولارات سنوياً هو وجود بنوك استثمارية في الدول التي أقاموا فيها وفرت لهم الفرصة للتوسع والتنافس عن طريق استقطاب وجلب مستثمرين كي يمولوا مشاريعهم وابتكاراتهم وخدماتهم.

تسهم الشركات الناشئة والريادية في الولايات المتحدة بأكثرمن 40% من إجمالي اقتصادها القومي، و 60%في الصين، و 70%في هونغ كونغ، وعلى ذلك فإن ريادة الأعمال، في الوقت الحالي، تعد رافدًا مهمًا لأي نظام اقتصادي؛ ويجب أن تكون جزءا مهما، إن لم يكن الأهم، في أي خطة اقتصادية تضعها الدول النامية كي تطور من تنافسيتها واسواقها المالية كي تتطور .ولأجل ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أهمية البنوك

الاستثمارية ودورها الفعال في تنمية الشركات الصغيرة وجعلها شركات رائدة ذات قيمة اقتصادية كبيرة تحفز من عجلة النمو الاقتصادي .إن وجود بنوك استثمارية قادرة على إنشاء حلقة وصل ما بين المستثمرين وأصحاب المشاريع الريادية الناشئة هو أمر أساسي لتطوير تلك الشركات وزيادة تنافسها مع العالم الخارجي .لذلك، على الدول النامية والعربية أن تحسن من قدرتها على إنشاء وجلب بنوك استثمارية من الخارج إلى أراضيها كي تستغل عصر الثورة الصناعية الجديدة في مجال الذكاء الصناعي والتكنولوجيا.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن البنوك تعتبر من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي بلد، بحيث تلعب دورا هاما في توفير التمويل اللازم لذلك ,ورفع كفاءة الاقتصاد ,ويظهر هذا الدور في الوظائف التي تقوم بها الحديثة منها والتقليدية ,وأيضا الخدمات المصرفية المقدمة لجذب العملاء باختلاف أنواعهم ,ولكن لتنجح هذه البنوك في دورها يجب أن تقوم إدارتها بدورها خاصة في عملية التخطيط والتنظيم .

فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بكل ما يخص البنوك من مفهوم ونشأة والى الوظائف الحاكمة لنشاطها كما تطرقنا أيضا إلى مختلف أنواع البنوك وابراز دور و أهمية البنوك في الحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني

عموميات حول التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

يزداد في الوقت الحاضر الاهتمام الواسع لدى الأوساط الأكاديمية و الرسمية بالموضوعات المتعلقة بالتمويل، فالتمويل اليوم يشكل بندا جوهريا ثابتا على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة ومراد ذلك أن عمليات التمويل والتمويل البنكي ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية ومن تأثيرهما على جميع الأنشطة من ناحية أخرى.

كما أن تمويل المشاريع الاستثمارية هي الأخرى تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد والمؤسسة حيث يعتبر القرار الاستثماري من أهم وأصعب واخطر القرارات التي يتخذها المستثمر. ومن أجل دراسة هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث عناصر :

1- ماهية التمويل

2-التمويل البنكي

3- مفهوم تمويل المشاريع الاستثمارية

1- ماهية التمويل

يمثل التمويل إحدى الأنشطة الأساسية في أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها ويعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسات التي تكون لها تأثير كبير على سياستها المالية وعلى نموها وتطورها في المستقبل ، سنتطرق لمفاهيم عامة حول التمويل، الأهمية، مصادر التمويل و مخاطره وأشكاله.

1-1-مفهوم التمويل و أهميته:

1-1-1 مفهوم التمويل

ظهر التمويل و التطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية للتمويل معنيين هما:

التمويل لغة :هو الإمداد بالمال.

اصطلاحا :هو مجموعة الأعمال و التصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.

وعموما هناك عدة تعاريف للتمويل نذكر منها ما يلي:

يعرف على" أنه توفير المال للاستثمار الجيد، وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر آخر ."(حنفي، 1997، صفحة 118)

"هو مجموعة الوسائل و الأساليب التي تستخدم في إدارة المشاريع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية و التجارية، وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر التمويل المشاريع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق و البيئة المالية التي يتواجد فيها" (مطر، 2006، صفحة 287).

"هو أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال."

يعرف التمويل على" أنه البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات المؤسسة ."(الزغبي، 2000)

"التمويل هو مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل الاحتياجات من رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي أو الزيادة اللازمة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة أو بالهياكل المالية أو المساهمات الممنوحة من طرف الدولة أو الخزينة العامة أو الخواص (جمعي و عادل، 2004، صفحة 52).

"التمويل هو التغطية المالية الكافية والكاملة لمشروع معين سواء من الداخل أو الخارج" (جمعي و عادل، 2004).

"التمويل هو التغطية الكاملة لمشروع معين سواء من الداخل أو الخارج و المتمثل في اللجوء إلى الإقراض إما من مؤسسة اقتصادية أخرى، أو مؤسسة مالية" (شبيكة، 1999، صفحة 213)

"يعتبر التمويل كوظيفة أساسية وهامة من وظائف المؤسسة مما أدى إلى تطور مفهومه بصفة ملحوظة وكان ذلك ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجه منشات الأعمال فعلى المؤسسة إيجاد المواد اللازمة التي من شانها مساعدة المؤسسة في تحقيق التوازن المالي وعلى مستويين من حيث الاستثمار وكذلك رأس المال العامل لضمان بقائها وذلك من خلال القضاء على العجز المالي" (هندي، 1999).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التمويل على أنه توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة و يكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

1-1-2-أهمية التمويل:

يعتبر التمويل ضروري لكل مشروع استثماري مهما كان نوعه، في غياب التمويل تظل خطط المؤسسة مجرد حبر على ورق دون تنفيذ،كل مشروع استثماري مهما كان نوعه فانه يحتاج إلى تمويل، لكي ينمو ويواصل حياته، ومن خلال هذا تظهر أهميته فيما يلي (جمعي و عادل، 2004):

1-مساندة وظائف الإنتاج والتشغيل، فيحرك عجلة الإنتاج (المنتجات والخدمات) ويجب التحقق من الاختيار

الصائب لمصادر التمويل التي يجب أن تكون بأقل تكلفة و مخاطرة، كما يجب أن يكون قرار الاستثمار مثالي إذ يعطي عائدا مناسبا على الأموال المستثمرة ومخاطر محسوبة وتنافسية.

2- يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا فهو يتبع الحاجة إلى رؤوس الأموال في المنظمات العامة أو الخاصة في العائدات أو الخواص أو حتى في الدولة التي تعمل بهدف تمويل استثماراته و تغطية العجز المالي.

3- أهمية التمويل تتجلى أيضا في كونه يساعد على تعظيم الأموال المتاحة للاستثمار و العائد المتوقع منه، و بالتالي هو دراسة للحاضر لمعرفة مقدار الموارد المالية الممكن استثمارها مستقبلا (بوكونة، 2011-2012، صفحة 142).

4-مساعدة التمويل لوظائف التسويق والبيع في تمويل المبيعات الآجلة عن طريق الائتمان الذي يقدم للعملاء، والحصول على الائتمان التجاري أو المصرفي لتمويل المشتريات،كما يؤثر التمويل على تكلفة التخزين وتكلفة التسويق إلى النقل والتعبئة والتغليف والتخليص والشحن والتأمين والإعلان والترويج، ويتحكم التمويل في قرارات التسعير والخصومات واليات التحصيل، وتلجا المؤسسات إلى التمويل لبروزه إلى النقاط التالية:

أ .يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل تجديد أو تحسين رأس المال الثابت للمؤسسة.

ب .يعتبر التمويل وسيلة سريعة التي تستخدمها المؤسسة لتواجه به احتياجاتها الجارية للخروج من حالة العجز المالي.

ج .ضمان حسن سير المؤسسة فالتمويل يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل كما يزد من الدخل بإنجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة.

د .يعتبر البديل الذي يكلف المؤسسة أقل ما يمكن من تكلفة رأس المال حيث يتمثل في حسن اختيار طرق التمويل الذي يعتبر أساس العملية المالية. (بوكونة، 2011-2012)

مهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياته، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

-توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.

-تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

-تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل، الصحة). (معوش و بورحلة، 2015)

-القيام باستثمارات جديدة يتوفر عليها مناصب الشغل مما يقلص من البطالة.

-توفير أرباح رؤوس الأموال جديدة تساعد على التنمية و القضاء على التبعية الاقتصادية.

-تشغيل الموارد المالية مما يؤدي إلى رفع الإنتاج والإنتاجية، وهذا ما يساعد على التحكيم في التضخم.

-تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة.

-زيادة موارد البنوك عند إقدامها على التمويل (بلحوث، 2004).

1-2-مصادر التمويل و مخاطره:

1-2-1- مصادر التمويل:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل :تنقسم مصادر التمويل إلى نوعين أساسيين: (العمار، 1997)

أ -**الائتمان المصرفي** :يعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المؤسسة التي تقوم باستخدام الائتمان المصرفي، ومن القواعد التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في حالة اختيار البنك ما يلي:

-لابد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المؤسسة التي تعتزم الحصول على القروض ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن هناك قيودا اقتصادية وقانونية على مقدار القروض التي لأي بنك يمنحها لعميل واحد.

-على المؤسسة أن تختار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجياته وظروفه.

-يلاحظ أن البنك في حالة درايته وخبرته بعمليات المؤسسة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ولكن من ناحية أخرى نجد أنه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمشروعات المتنافسة حتى لا تتسرب المعلومات من المؤسسة لمؤسسات أخرى منافسة.

-يجب على المؤسسات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي تتمتع بعلاقات طيبة مع البنوك الأخرى أو مع البنك المركزي.

-ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والإدارة الواعية الرشيدة.

أما أهم أنواع القروض التي تمنحها البنوك فنجد نوعين :القروض غير المكفولة بضمان معين والقروض المكفولة بضمان معين.

ب – الائتمان التجاري :يعرف على أنه ائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشترين عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته في الحصول على القروض المصرفية وغ يرها من القروض القصيرة ذات التكلفة المختلفة.

2-مصادر التمويل المتوسطة الأجل :هو نوع من القروض الذي يتم سداده في فترة زمنية تزيد عن السنة وتقل عن خمس سنوات، وهذا النوع من القروض ينقسم إلى قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.

أ -**قروض مباشرة متوسطة الأجل** :عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل القروض ويطلق على أقساط في هذه الحالة مدفوعات الامتلاك، وبالإضافة إلى ذلك فعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولاشك أن هناك بعض الاستثناءات من هذه القواعد في بعض الأحيان، وتمثل البنوك بين سنة واحدة وخمس سنوات فقط في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح ما بين خمسة إلى خمس عشر سنة.

ب – التمويل بالاستئجار :إن الاستئجار يشبه الإقراض إلى حد كبير وبالتالي يترتب عليه رفعا ماليا مثله مثل

الإقراض، ويتخذ الاستئجار أشكالا عديدة أهمها:

- **البيع ثم الاستئجار** :تقوم المؤسسة التي تملك أراضي أو مباني أو معدات من نوع معين ببيعها إلى مؤسسة مالية، وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محدودة وبشروط خاصة وإذا كان الأمر يتعلق بأراضي أو المباني، فإن المقرض في هذه الحالة يكون عادة شركة تأمين أما إذا كان الأمر يتعلق بمعدات وآلات فإن المؤسسة المالية قد تكون شركة تأمين أو بذلك أو أحد الشركات المتخصصة في التمويل.
- **استئجار الخدمة** :يتضمن استئجار الخدمة) أو ما يطلق عليه أحيانا الاستئجار التشغيلي (كل من خدمات التمويل والصيانة، ويتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تقوم الشركة مالكة هذه الأصول بصيانتها على أنها يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العمليات ويلاحظ عادة هذا النوع من الاستئجار أن مجموع أقساط الاستئجار لا يغطي تكلفة الأصل بالكامل وفي نفس الوقت فإن عقد الاستئجار يكون لفترة تقل عن العمر الإنتاجي للأصل ويتوقع المالك (المؤجر) في هذه الحالة فرق أن يحصل فرق القيمة بإعادة تأجير الأصل بعد نهاية مدة هذا العقد نظير أقساط جديدة أو بيع هذا الأصل.
- **الاستئجار المالي** :يتميز الاستئجار المالي بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه، ولابد فيه

من سداد قيمة الصك بالكامل ويتم هذا النوع من الاستئجار على أساس الخطوات التالية:

-تقوم المؤسسة باختيار الأصل الذي تريده ثم يتفاوض المنتج والموزع في كل الأمور المتعلقة بالسعر وشروط التسليم وغيرها.

-تقوم المؤسسة بعد ذلك بالاتفاق مع أحد البنوك مثلا على أن يقوم هذا الأخير بشراء الأصل من المنتج أو الموزع على أساس أنها تقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه وتنص شروط عقد الاستئجار على ضرورة سداد قيمة الأصل بالكامل للمشتري بالإضافة إلى عدد يتراوح بين 6% و 12 % على الرصيد (شمعون، 1998، صفحة 22).

3-مصادر التمويل الطويلة الأجل :يمكن تقسيم المصادر الرئيسية للتمويل طويلة الأجل إلى الأقسام التالية:

أ -**أموال الملكية**:وأهمها:

- ✓ الأسهم العادية.

- ✓ الأسهم الممتازة.
- ✓ الأرباح الموزعة.

ب – **الأموال المقترضة** :والتي تحوي كل من السندات والقروض طويلة الأجل، كما يمكن تقسيم المصادر الرئيسية السابقة الذكر إلى قسمين:

- ✓ **التمويل الخارجي** :ويشمل كل الأنواع السابقة باستثناء الأرباح المحجوزة.
- ✓ **التمويل الداخلي** :والذي يقصد به الأرباح المحجوزة.

أ –**أموال الملكية**:وأهمها:

- ✓ **الأسهم العادية** :تمثل الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل، وتعتمد شركات المساهمة اعتمادا يكاد الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل، وتعتمد شركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون تماما على الأسهم العادية في تمويلها الدائم وخصوصا عند بدء التكوين يتمتع جملة الأسهم العادية بصفتهم ملاك الشركة المساهمة بمزايا مختلفة من بينها (قويدري، 1997، صفحة 59،58):

–أنها لا تنشأ أية التزامات ثابتة، فلا يوجد أي التزام قانوني على المؤسسة لدفع توزيعات (عكس السندات)

–سهولة البيع غير الأكيد في ظروف أين يقل الطلب عليها حيث تكون سهلة البيع، ورغم هذه المزايا إلا أنها لا تخلوا من العيوب.

–ارتفاع تكلفة إصدار الأسهم العادية.

–لا تخضع الأرباح من الأسهم العادية من وعاء الأرباح الخاضعة للضرائب.

حامل الأسهم العادية يتمتع بعدة حقوق منها:

–التصرف في الجمعية العادة.

-حق الاشتراك في الأرباح عند توزيعها والاشتراك في موجودات المؤسسة عند تصنيفها.

- ✓ **الأسهم الممتازة** :للأسهم الممتازة حق الأولية في الحصول على أرباح الشركات وهي تمثل مستند ملكية بالنسبة لحاملها، يتمتع حامل السهم العادي بالإضافة إلى المزايا التي تحصل عليها المؤسسات التي تلجأ إلى إصدار هذه الأسهم منها:

-تفادي الأرباح المحققة بما يتجاوز النسبة المحددة لها.

-تجنب الرقابة على أعمال الشركة.

-حق التحويل إلى الأسهم العادية.

هناك ثلاث اختلافات رئيسية بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية وهي (الحناوي، 2000، صفحة 358):

-يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة.

-عادة نجد أن هناك حد أقصى لمقدار العائد الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه.

-غالبا لا يكون لحملة الأسهم الممتازة الحق الدائم في التصويت.

- ✓ **الأرباح المحجوزة** :إن أحد الأهداف الرئيسية لمعظم المشروعات التجارية هو تحقيق الربح، ولذا فمتى تكونت الشركة وقامت بنشاطها بنجاح فمن المتوقع أن تحقق أرباحا يمكن الاحتفاظ بها في المنشآت لإعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين أصحاب المؤسسة كما يمكن الاحتفاظ بجزء منها داخل المؤسسة، وتوزيع الباقي على المساهمين.

فعلى الإدارة أن تعمل على حجز جزء من الأرباح لإعادة استثماره في الشركة، وتقوم بتوزيع مناسب على الأموال التي قدمها حملة الأسهم وبالإضافة إلى هذه النواحي المالية، يجب على الإدارة المالية أن تتأكد من أن السياسة التي تقوم بتخطيطها لا تخالف القوانين الموضوعة.

ب – الأموال المقترضة:

تمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل الطويل الأجل، وهذا القرض الطويل ينقسم إلى أجزاء صغيرة ومتساوية القيمة يطلق على منها اسم" سند "وتعتبر السندات المصادر الرئيسية التي تمكن شركات المساهمة من الحصول على ما يلزمها من الأموال الدائمة، ولكننا نعلم أن الشركة يمكنها الحصول على تلك الأموال أيضا عن طريق إصدار الأسهم بنوعيها (الحناوي، 2000).

وتمثل السندات صكوك مديونية تصدرها مؤسسات الأعمال كما تصدرها الحكومات المركزية المحلية فضلا الهيئات شبه الحكومية (هندي، 1999) وتنقسم إلى الأنواع التالية:

- ✓ **السندات المضمونة برهن أصول معينة** :قد تقدم المؤسسة بعض أصولها كضمان للسندات المصدرة أي أنها في حالة عدم قدرتها على التسديد حملة السندات تحل مكان هؤلاء الطلبة ببيع هذه الأصول واسترجاع أموالهم، إذ كانت حصيلة بيع السندات أقل من قيمتها فإن حملة السندات يشاركون الدائنين العاديين بقيمة الرصيد المتبقي لهم، أما إذا كانت حصيلة البيع عن مقدار القرض أرجعت الزيادة للشركة يكون الضامن في غالب الأحيان الأصول الثابتة على أن ينص في السند ذاته على نوع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتهم.
- ✓ **السندات بأصول معينة** :يطلق عليها السندات البسيطة لأنها غير مضمونة بأية رهانات ملموسة وتكون

القدرة على تحقيق الأرباح هي الضمان على قدرة الوفاء الالتزامات.

كما يمكن أن نميز خصائص للسند ومنها:

-يعطي السند الحق في استفاء فوائد سنوية ثابتة بالإضافة إلى ذلك يجوز بصورة استثنائية أن يشترط استيفاء حامل السند زيادة على الفائدة الثابتة بنسبة مئوية من الأرباح، ويسمى في هذه الحالة السند المشترك في الأرباح دون أن يعد حامله لهذا السبب مساهما، إذ يشترط أن لا يسمح له بالتدخل في الإدارة.

-يعتبر حامل السند في جمعيات المساهمين العامة.

-ربح السندات ثابت لا يتأثر بالخسارة.

-حامل السند يسترد رأسماله في الموعد المحدد لاستحقاق السند بالكامل.

-حامل السند له الأولوية في الحصول على مستحقاته عند وقوع الخسارة أو في حالة التصفية. (هندي، 1999، صفحة 25)

1-2-2- مخاطر التمويل:

إذا اعتقد أن المستثمر أن أمامه فرصة – ولو صغيرة -في انه قد يحصل في الأجل الطويل على عائد اقل من ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه من وراء الاستثمار عديم المخاطر (riskless) فانه سوف لا يستثمر أمواله إذ لم يتوق عائدا أعلى في حالة نجاح الاستثمار، مع انه بالطبع سوف لا يتوقع بالضرورة أن يكون هذا العائد الأعلى متاحا في الحال، وان قبول الخطر بدرجة كبيرة أو صغيرة أمر واجب طالما أن العائد أو غلة الاستثمار تعتمد بطريقة أو بأخرى على النتائج الطبيعية لمزاولة العمل والتي نحصل عليها بعد فترة مؤجلة .ويمكن أن نقسم الأخطار التي تهدد العوائد المتوقعة بالخسائر الكلية أو الجزئية إلى ثلاثة أنواع وهي المخاطر المادية، المخاطر الفنية، المخاطر الاقتصادية.

1-المخاطر المادية: phgsical risks

هي المخاطر التي فيها قد تخرب أو تتلف بعض الحوادث، بعض السلع المادية، التي هي إنتاج العمل الذي مولناه .وذلك مثل المخزون من الطعام الذي قد يفسد أو يؤكل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات، أو المنزل الذي يخرب بسبب الفيضان أو الحريق والسفينة التي قد تتحطم بسبب الأعاصير، وهذه المخاطر من المخاطر من الحريق، الفيضان، الأعاصير، السرقة ومصادر أخرى كثيرة هددت دائما وما ا زلت تهدد أن تتمتع بثمار جهدنا في الصناعة.

2- مخاطر الفنية: Technical risks

وهي تلك التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج – أو مهارة مساعديه -قد لا تتناسب مع طموح خططه . ومن اجل ذلك فانه بالرغم من الوسائل المعروفة في تصرفه فانه قد يفشل في عمل الشئ المرغوب أو إذا نجح في عمله فانه قد يستهلك في سبيل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة (وبيش، 1976).

3- المخاطر الاقتصاديةEconomic Risks:

وهي أعظمها وتكون على أرجح أقلها قابلية للقياس الكمي وهي المخاطر التي تبقي حتى إذا وجدت الموارد الطبيعية معاناة من أي تلف غير متوقع، وحتى إذا وجد أنه من ممكن أن تشيد هذه الموارد الطبيعية بالمواد المقررة سابقا وهي على نوعين رئيسيين:

أ-مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج:

المخطط له وذلك إلى درجة أنها تتكلف في صنع هذا المنتج أكثر مما قدر له أو حتى لايمكن إنتاجه على الإطلاق.

ب-خطر التدهور في رقم الطلب على المنتج بمجرد إنتاجه:

هناك أسباب كثيرة محتملة تفسر لنا انخفاض المبيعات من المنتج عن التوقعات، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

-اختلاف الرغبات و ذوق المستهلكين.

-النقص أو العجز في السلع المكملة التي يرتبط توظفها مع السلع الاستهلاكية.

-المنافسة الزائدة وهي الأكثر أهمية و التي تكون من جانب بعض المحلات المتشابهة و ذلك كنتيجة للتطوير لبعض الموارد الطبيعية الجديدة أو طريقة الإنتاج (وبيش، 1976، الصفحات 37-39).

1-3-أشكال التمويل

يختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر التي ينظر إليها ويمكن تقسيمه على اساس عدة معايير:

أولا: من ناحية المدة الزمنية :وينقسم التمويل من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع (حنفي، مدخل معاصر في الادارة المالية ، 2002):

1-تمويل قصير الأجل :يقصد به تمك الأموال التي تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام

العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إجراءات نفس الدورة الإنتاجية، وهذا في الحالات العادية لسير نشاط المؤسسة.

2- تمويل متوسط الأجل :ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال الأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

3- تمويل طويل الأجل :ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صيغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء او إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات تؤدي إلى زيادة إنتاجية للوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق(استثمار رأسمالي)

ثانيا :من ناحية مصدر الحصول عمى الأموال :وهناك نوعين هما: (حنفي، مدخل معاصر في الادارة المالية ، 2002)

1-تمويل ذاتي(داخلي :)يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية لمشركة أو من مصادر عرضية دون المجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين اثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الإسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إدارة الاستثمار الجزئي او الكمي للأرباح المحققة وكذلك مخصصات الاهتلاك والمؤونات، من خلال ما سبق يمكن استخلاص:

أن التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد عن مجموع النشاط الاستغلالي والمالي وكذا الاستثنائي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي.

2-تمويل خارجي :يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عميها من مصادر خارجية، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والاحتياطات المالية للمؤسسة أي انه يكمل التمويل الداخلي بغرض تغطية المتطلبات المالية سواء الاستثمارية أو الجارية، ويمكن حصر المصادر الخارجية للحصول عمى الأموال لتمويل الاستثمارات فيما يلي:

- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.
- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.
- الحصول على أموال من البنوك في شكل قروض مصرفية قصيرة أو طويمة الأجل.

ثالثا: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل :ويوجد نوعان:

1- تمويل لغرض الاستغلال :يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما على ذلك من المدخولات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

ثانيا :تمويل لغرض الاستثمار :يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية لمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات واقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما من ذلك من العمليات التي تترتب عنها.

2-التمويل البنكي

يمثل التمويل البنكي الشكل التقليدي و المعروف بتمويل المؤسسات، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الخاصة في الدول النامية لعدم توفر مصادر أخرى للتمويل، و يعتبر أيضا المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

سيتم التعرض لتعريف التمويل البنكي و خصائصه ومختلف أنواعه ومخاطره و مبادئه و كذلك أهمية و أهداف القروض البنكية.

2-1-مفهوم التمويل البنكي و خصائصه

2-1-1- مفهوم التمويل البنكي

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها قدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها المالية، وبذلك تزيد من حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسات القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع و تقدير مبلغ الاحتياج و كيفية الحصول عليه، وقد تعددت تعاريف التمويل نذكر منها: إن للتمويل البنكي معنيان احدهما حقيقي و الآخر نقدي.

–فالمعنى الحقيقي يقصد به :توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الموارد لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة، وتتضمن في وجوه رها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد و استخدامها في مجال السلع الاستهلاكية.

–أما المعنى النقدي فهو :إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة [1].

–ويعرف التمويل البنكي أيضا :على أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال مة لتمويل استثمارات المؤسسة، و تحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر تمويل المقترضة للأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة . (بوراس، 2008)

–كما له تعريف آخر :وهو عبارة عن توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة و بقدر المطلوب و استغلالها المثل لتغطية حاجة المشروع. (عبد الله، 1988)

ومن هذه التعاريف نستخلص مايلي:

- يتعلق التمويل بالبحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال و البديل المناسب.
- يستخدم التمويل في حالات التوسيع و الاستثمارات.
- التمويل هو قرار تتخذه الإدارة المالية للمؤسسة للحصول على الأموال اللازمة ، و يرتبط بالمبالغ المالية و العائد ويهدف إلى تغطية الاحتياجات المالية لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

2–1–2– خصائص التمويل البنكي

الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص و نلخصها في ما يلي (شاكر، 2006، صفحة 15):

1- الاستحقاق :ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية و موعد محدد ينبغي سدادها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2- الحق على الدخل :و ينبغي أن مصادر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله و فوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة.

3-الحق على الموجودات :إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجا لاستخدام الموردات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات.

4- الملائمة :وهو يعني أن تنوع مصادر التمويل و تعددها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب التوقيت و الكمية و الشروط والفوائد.

2-2-مبادئ و أنواع التمويل البنكي و مخاطره

2-2-1-مبادئ التمويل البنكي

يرتكز التمويل على العديد من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار لتمويل (الزغبي، 2000):

1- **ضرورة الموازنة بين المخاطرة و العائد** :حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية عديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية.

2-**الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود** :من المبادئ الأساسية للتمويل إن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، و لذلك القاعدة تنص على انه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا.

3- **كفاءة الأسواق المالية** :بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية.

4- **الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية** :عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية على هذا القرار و معنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.

5- **إشكالية الوكالة** :تنشأ إشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير ،و نظرا لهذا الفصل فان المسيرين يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك كذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات و الحوافز، وذلك على حساب الملاك كما يتجنبون الدخول في مشروعات مرتفعة المخاطر على الرغم من ارتفاع المخاطر العائد الذي قد يكلفهم فقدان مناصبهم.

2-2-2-أنواع التمويل البنكي

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا و التي ترصد من خلالها أنواع التمويل (الزغبي، 2000):

1- من زاوية المدة التي يستغرقها:

أ .**تمويل قصير الأجل** :ويقصد به الموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور و شراء المواد و التوسع الموسمي و غيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية التي يتم تسديدها من لحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها.

ب .**تمويل متوسط الأجل** :و تتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات موضوعة في الغالب، ويخص تمويل المشتريات و المعدات و الآلات الخاصة بالربحية المنتظرة من هذا التمويل و التي يتعين بالوفاء بالقرض.

ج .**تمويل طويل الأجل** :ينشا من طلب الأموال لتكوين رأسمال ثابت وتزيد مدته عن خمس سنوات مثل عمليات التوسيع.

2-من زاوية مصدر الحصول عليه:

أ .**تمويل ذاتي** :هو وسيلة تحويلية هامة، وهي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عمل آخر.

ب .تمويل خارجي :يكون هذا التمويل باللجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأسمالها بطرح أسهم جدية في السوق.

3–من زاوية الغرض الذي يستخدم من أجله:

–تمويل الاستغلال :يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات و المعاملات قصيرة الأجل و التي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

–تمويل الاستثمارات :ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة و توسيع طاقات الحالية للمشروع لاقتناء الآلات و التجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التك وين الرأسمالي للمشروع.

2–2–3–مخاطر التمويل البنكي:

للمستثمر أهداف أساسية منها الحصول على فائدة كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار وهو مالا يتحقق إلا بمروره بعمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة قد تحدث أثناء القيام بعمليات التمويل ومن أهم هذه المخاطر ما يلي (بوعمامة و آخرون، 1998):

1– مخاطر حسب الزمن:

أ .مخاطر الصنع :وينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند إنجاز الطلبية وقبل عملية التسليم ،فقد يحدث انقطاع أو توقف عن الصنع و يكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري و بالتالي يكون البائع أنفق مصاريف لا يمكن أن يسترجعه من قبل المشتري.

ب .مخاطر اقتصادية :ويظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن ارتفاع الأسعار الداخلية لبلد المرد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة ارتفاعه.

2– مخاطر حسب طبيعة الخطر:

أ .**المخاطر السياسية** :وهي احتمال حدوث أزمات البلدين المتعاملين أو التغير في الحكومات ومنها الحروب و الانقلابات العسكرية وكل هذا يؤدي إلى خلق مشاكل فيما يخص تسوية الديون.

ب .**المخاطر التجارية** :وهي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الآجال المستحقة أو ذلك عدم استقرار الحالة المالية، أو مخاطر تتعلق بعملية تصريف البضائع ... الخ.

3–المخاطر المالية (مخاطر سعر الفائدة):

أ .**على الواردات** :ويلعب سعر الصرف في توازن الواردات والصادرات أي في الميزان الحساب يؤثر سياسته على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليها والعملات المتاحة لتمويلها، ويؤدي التخفيض في العملة في أغلب الأحيان إلى زيادة الواردات مما يتوقع المستوردون الوطنيون ارتفاع جديد في الأسعار ونقص الصادرات للاستفادة من فارق تغيير سعر الصرف بسبب انتظار المستوردين الأجانب تخفيض جديد في العملة،ومن المفروض أن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات والواردات من العملات الأجنبية، وهذا التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى عكس ذلك، فهو يؤدي إلى ارتفاع ال واردات، فلو أن الجانب الأكبر يتكون من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية أدى إلى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج وعليه ترتفع الأسعار وهو الأمر الذي يعرقل زيادة الصادرات.

ب .**على الواردات** :على الخزينة والمؤسسة المصدرة إتباع إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات وذلك من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية.إن البنك مكلف باتخاذ التزامات و إجراءات في مختلف العمليات ويتوجب عليه إحاطة نفسه بما يلزم من ضمانات، ومن المعروف أن عملية التصدير تستلزم أموالا طائلة فهي غالبا ما تكون معنية من قبول التحويلات البنكية ومن المؤكد في حالة تلقي الصعوبات في إتمام العملية التصديرية فإن الممول الذي مول هذه العملية سيتعرض لمخاطر مالية

قد تؤثر على توازنه المالي وبعد ذلك على الالتزامات المالية الأخرى اتجاه المتعاملين الآخرين الأمر الذي يسبب

مشاكل كبيرة للبنك الممول و للمصدر نفسه بسبب الأضرار التي تلحق به.

4–مخاطر أخرى :و تتمثل فيما يلي (الصيرفي، 2006):

أ .مخاطر السيولة : وهي عدم وجود سيولة لذلك ينبغي أن يكون للبنك الممول ذو مركز مالي سائل يتكون من احتياطات أولية كافية و موجودات يمكن أن تتحول إلى سيولة.

ب .مخاطر الاستثمار :والمتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في المحفظة الاستثمارية العائدة إلى البنك.

ج .مخاطر السرقة والاختلاس.

د .مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة.

هـ .مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء.

2-3-أهمية و أهداف القروض البنكية

تقوم البنوك بعدة وظائف مختلفة من أهمها وظيفة الإقراض ذلك للدور الكبير الذي تلعبه حيث تتمتع هذه الأخيرة بأهمية بالغة، ولذا يتوجب على إدارة الإقراض تحديد الأهداف التي ترجو إلى تحقيقها في المستقبل، وهذا ما سوف نوضحه .

2-3-1- أهمية القروض البنكية:

تعتبر القروض المصفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر لاستخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة لما توفر لها من فوائد وعمولات، وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفوائد المستحقة للمديعين لديها وتدبير وتنظيم فوري من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك لقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء، وتعد القروض البنكية من العوامل الهامة لعملية خلق الثقة التي تنشا عنها زيادة الودائع والنقد المتداول،فهي تعمل على (المحجوب، 1997، صفحة 487):

أ .زيادة القوى الشرائية التي تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين المعيشة.

ب .زيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

ج .تسهيل تراكم رؤوس الأموال.

د .تخفيض الاستثمار الخاص عن طريق رفع أسعار الفائدة.

هـ .إنشاء مصانع جديدة تزيد من حجم الإنتاج في الدولة أي زيادة في الدخل القومي.

و .محاربة البطالة بخلق فرص عمل جديدة و ذلك بدعم الاستثمار.

ز .تمويل حاجة الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات.

ح .تمكن القروض من القضاء على القوى التضخمية.

ط .تسمح القروض باستعمال أفضل لرؤوس الأموال.

ي .تسهيل المعاملات التي تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء و سد ف راغ الخزينة.

ك .مساعدة الوسطاء، تجار التجزئة والجملة في الوصول إلى السلع و تخزينها ثم بيعها أي تسهيل في عملية الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك.

و بشكل عام فان القروض البنكية تساهم في ازدهار النشاط الاقتصادي وتقدمه،و رخاء المجتمع الذي تخدمه باعتباره وسيلة للسياسة النقدية.

2-3-2- أهداف القروض البنكية:

تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق ما يلي (عبد المطلب، 2000):

1- سلامة القروض التي يمنحها البنك.

2- تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.

3- كفاية الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة.

ومما سبق نستنتج دور القروض البنكية والذي يتمثل في:

أ .**وظيفة الإنتاج** :تستجوب احتياجات الإنتاج والاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد وتوفير قدر كبير من رؤوس الأموال ونتيجة لصعوبات توفير هذا القدر من الادخارات والاستثمارات الفردية، فان اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية لهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

ب .**وظيفة التمويل الاستهلاكي** :المقصود بها حول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بواسطة القروض المقدمة من البنوك، مما يساعد على توزيع الإنفاق الاستهلاكي عبر الزمن كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة رفعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

ج .**وظيفة تسوية المبادلات** :تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم من خلال مكونات عرض النقود وكمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقد، إن معظم تعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدماتية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد اقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع.

3- ماهية تمويل المشاريع الاستثمارية

3-1-مفهوم المشاريع الاستثمارية

عرضت عدة تعاريف للمشروع الإستثماري وقد صنفت لعدة أنواع نأخذ منها ماهو مبين أدناه:

3-1-1-تعريف المشاريع الاستثمارية:

هناك عدة تعا ريف للمشروع الاستثماري نذكر منها ما يلي:

"المشروع هو ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد، أو القيام بعملية توسعية لمشروع قائم، وذلك من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حاليا، بهدف تحقق أرباح وزيادتها أو من أجل تحقيق الأهداف أخرى خلال فترة زمنية معينة". (حمندي، 2008)

" يقصد بالمشروع الاستثماري مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية، أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إحلال وتجدد طاقة إنتاجية حالية، وذلك لتحقيق منافع مستقبلية سواء على مستوى المستثمر الخاص، أو على مستوى الدولة المضيفة للاستثمار أو على مستوى المجتمع ككل (العشماوي، 2007، صفحة 6)".

"كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف أو المزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من اجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"

ويعرف المشروع الاستثماري على أنه: "مجموعة من الأنشطة المرتبطة و المتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن إستخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب". (جلال و بن فيسي، 1995، صفحة 14)

ويفهم من هذا أن هناك عناصر يتكون منها تعريف المشروع الاستثماري:

أ –النشاط الاستثماري :ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات (عبد الحميد، 2003، صفحة 19).

ب –المنظم :الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.

ج –السوق وخصائصه :الذي يتم تصريف الإنتاج فيه ولابد أن يكون للمشروع الاستثماري طلب على منتجاته.

د –الربح أو العائد على الاستثمار :كهدف مسطر ولا مانع من وجود أهداف أخرى وبالتالي يشمل العائد المادي والاجتماعي.

هـ –الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري :يتمتع المشروع بشخصية معنوية.

و –المخاطرة :حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع استثماري، حيث يتحمل المشروع الربح الخسارة الناتجة عن نشاطه (عبد الحميد، 2003، صفحة 20).

3–1–2–أهمية المشاريع الاستثمارية:

يشكل المشروع الاستثماري الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد وذلك لإحالته مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، وتبرز أهميته في (غنيم، 1995):

1- مدى مساهمته في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

2-كونه يوفر عرض عمل للراغبين، ويقلل من حدة البطالة.

3-يساهم في الحد من العجز في مميزات المدفوعات والتضخم.

و هذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع إلى الإبداع والابتكار و تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.

3–1–3–أهداف المشاريع الاستثمارية:

الاهتمام الكبير بموضوع تقسيم المشاريع، ماهو إلا انعكاس للوظائف أو الأهداف العديدة لذلك الموضوع و التي تتمثل فيما يلي (غنيم، 1995، صفحة 14):

1–تحقيق أكبر عائد ممكن :إن الهدف الرئيسي لأي مشروع استثماري هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل حسب المجال الاستثماري، حيث أن من المستحيل أن نجد مستثمرا يوظف أمواله دون أن يكون غرضه تحقيق عوائد نقدية مستقبلية.

2-تحديد أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة للحصول على المشروع الاستثماري على شهرة في الأسواق حتى ولو أدى ذلك في أجل قصير إلى عدم توزيع الأرباح على المساهمين ،ومن جهة أخرى فإن المشروع الجديد قد يعمل بدافع تحقيق أقصى قدر من المبيعات.

3- قد يكون الهدف من الإنفاق الاستثماري لمشروع هو حماية النشاط الرئيسي لخطر توقف الإنتاج و تحاول

المؤسسة المستثمرة توسيع مجاله الاستثماري.

4-تحسين نوعية وجودة السلع المنتجة وبالتالي دخول السوق التنافسية بقوة وكفاءة عالية.

5- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد وبالتالي المساهمة في تطوير اقتصادها.

6-حماية مصادر الدخل الأخرى من الضرائب حيث يلجأ المستثمرون الذين يخضعون لضرائب مرتفعة على الاستثمار الجزئي لأموالهم وهذا للحصول على امتيازات ضريبية.

7- العمل على رفع من المستوى المعيشي للأفراد وذلك لامتصاص جزء من البطالة لخلق مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة.

3-2-أنواع و مراحل تمويل المشاريع الاستثمارية

3-2-1- أنواع المشاريع الاستثمارية:

يمكن تصنيف المشروعات الاستثمارية من وجهات نظرة متعددة. لعل أبرزها تقسيم المشروعات حسب أثرها على طاقة المنشاة، أو حسب علاقات الارتباط الاقتصادي فيما بين بعضها لبعض (احمد لطفي، 2000).

أ -تصنيف المشروعات الاستثمارية حسب تأثيرها على طاقة المنشاة.

-مشروعات استثمارية جديدة:

وذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل، أو في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذلك النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

-مشروعات التوسع الاستثماري:

وهي تتميز عن المشروعات الجديدة، في أنها تمثل امتداد صناعيا أو خدميا لمنشاة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتوج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

-مشروعات الإحلال الرأسمالي :كما في حالة أحلال الآلات في مصنع ما بالات جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا، أو إحلال الآلات حالية أصابها القدم بالات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية تقوم بنفس العمل الذي تقوم الآلات القديمة.

-مشروعات التطوير التكنولوجي:

حيث تهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل مشروعات إحلال الطرق اليدوية للانتهاج المستخدمة من منشاة ما قائمة، أو مشروعات تغيير خلطات المنتجات أو تغيير خامات الإنتاج بأخرى أفضل منها.

ب -تصنيفات حسب علاقة الارتباط الاقتصادي بين المشروعات الاستثمارية:

فالمشروع الاستثماري غير المرتبط من الناحية الاقتصادية بمشروع أخر يجب أن يتوفر فيه شرطين:

-إذا كان من الممكن تنفيذ ذلك المشروع بغض النظر عن تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع الأخر فمثلا :نشأة قطعة الأرض وتريد المفاضلة بين إقامة استراحة للعاملين أو بناء معمل للأبحاث، هنا يكون من المستحيل فنيا تنفيذ المشروعين معا في نفس الوقت على قطعة الأرض الواحدة، ولذلك فهنا غير مستقلين فنيا.

-إذا كانت الفوائد المتوقعة من ذلك المشروع لا تتأثر بقيمة قبول أو رفض المشروع الاستثماري الأخر، فإذا لم يتوافر هذين الشرطين في المشروعين الاستثماريين فهما غير مستقلين اقتصاديا، بمعنى احدهما مرتبط بالأخر وعلاقة التبعية التي يمكن أن توجد بين مشروعين يمكن أن تأخذ عدة صور مختلفة هي:

-أن يكون المشروع مكملا للمشروع الأخر :وذلك إذا كان تنفيذ المشروع الاستثماري سوف يترتب عليه زيادة المنافع المتوقعة من المشروع الأخر عن طريق زيادة إيراداته أو تخفيض التكاليف.

-أن يكون المشروع الاستثماري ضروريا وحتميا لتنفيذ المشروع الاستثماري الأخر :وذلك إذا كانت من المستحيل فنيا تنفيذ المشروع الأول بدون تنفيذ المشروع الأخر، وان كان هذا احد المشروعات لن تظهر فوائده إلا إذا نفذ معه المشروع الأخر، بعبارة أخرى أن قبول احد المشروعات يعتمد على القبول المسبق لمشروع أخر، فقبول المشروع الأخر مشروط بقبول المشروع الأول.

–أن يكون المشروع الاستثماري متنافسا ماليا مع مشروع أخر :ويكون ذلك إذا كان احد المشروعات الاستثمارية منافسا للمشروع الاستثماري الأخر، وذلك يحدث في الوقت الذي فيه يكون تنفيذ احد المشروعات سوف يترتب عليه نقص المنافع المتوقعة من المشروع الأخر.

–أن يكون المشروع الاستثماري منافيا ومانعا للمشروع الأخر :ويكون ذلك عند قبول احد المشروعات الاستثمارية سوف يترتب عليه إخفاء الفوائد المتوقعة من المشروع الأخر واستحالة تنفيذ المشروع الأول من الناحية الفنية (أمين السيد، 2000، الصفحات 8-10).

3-2-2-مراحل المشاريع الاستثمارية

يمر المشروع الاستثماري بالمراحل التالية:

أ-مرحلة تجديد المشروع الاستثماري:

يبدأ المشروع كفكرة ثم يلي ذلك مرحلة تحديد المشروع والتي ترتكز على ما تتضمنه تلك الفكرة، فيما يتعلق بعناصر المشروع السابق ذكره.

ب –إعداد المشروع:

تتضمن هذه المرحلة إعداد دراسات جدوى المشروع ونقصد به دراسة جدوى تلك المنهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات العلمية، التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختيار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محدودة تتمحور حول الأصول إلى أعلى عائد أو منفعة للمستثمر على مدى عمره الافتراضي وتكون هذه الدراسة من نواحي مختلفة:

- ✓ الجدوى الفنية للمشروع والهندسة أي اختيار أساليب الإنتاج.
- ✓ الجدوى التسويقية للمشروع أي دراسة السوق.
- ✓ الجدوى التمويلية للمشروع أي مصادر التمويل. (ايت عقيل و سليك، 2010)
- ✓ الجدوى الإدارية والتنظيمية للمشروع.

ج –تقييم المشروع قبل التنفيذ: (ايت عقيل و سليك، 2010، صفحة 10)

يشمل التقييم المالي والتجاري والتقييم الاقتصادي، التقييم الاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه ويقوم بتقويم المشروع قبل تنفيذ الجهات الممولة للمشروع، سواء كانت الجهات المحلية أو الأجنبية المقدمة للقروض، وتعتمد تلك الجهات في إجراء دراسة تقييميه للمشروع على دراسة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذه، وأحيانا تقوم الجهات الممولة وبمساعدة الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع في إعداد دراسات الجدوى.

د –المشروع أثناء التنفيذ:

وتتضمن مراحل تنفيذ العمليات، وتوقيعها والإشراف عليها ومراقبتها لتسجيل ما يتم تنفيذه، وتجدر الإشارة هنا إلى تجارب أثبتت انه إذا كان التنفيذ سيئ، فانه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل تنفيذه .

هـ –تقييم المشروع بعد التنفيذ:

يشمل التقييم المالي والتجاري والاقتصادي والاجتماعي للمشروع ويختلف تقييم المشروع قبل تنفيذه رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة حيث أن الأول يعالج التدفقات الداخلية والخارجية الفعلية عن تلك المتوقعة، أما للقصور في التوقع أو في تقرير التدفقات الفعلية أو القصور فيها معا، وبهدف التقييم بعد تنفيذه إلى معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة للاستفادة منها في تحسين المشروع نفسه إذ سمح الوقت أو تحسين المشاريع المستقبلية.

3–3–مفهوم و أسس تقييم المشاريع الاستثمارية

سنتطرق إلى تقديم مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية والأسس المتبعة لتقييمها.

3–3–1– مفهوم تقييم المشاريع:

تعرف على أنها عملية ودراسة معمقة الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل في ضوء تخمين متوقع للعوائد للقرار الاستثماري، ويعرف على أنه أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي يتحقق من خلال القرار الاستثماري المتوقع، وهذه الدراسة المنظمة يستقدم لمتخذ القرار تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة، حيث يمكن من إقامة المشروع من عدمه، وفق

معايير ومقاييس محددة ماليا واقتصاديا و اجتماعيا يضاف إلى ذلك أنه يساعد متخذ القرار في معالجة أي قصور أو عقبات مالية فقد تواجه المشروع في المستقبل، أي أنه يمكن الجهات المعنية في اختيار البديل الأفضل بين البدائل المتاحة (عبد القادر عطية، 2005).

3-3-2- أسس عملية تقييم المشاريع الاستثمارية:

من الأسس والمبادئ التي تستند عليها عملية تقييم المشاريع الاستثمارية هي كالتالي (عبد القادر عطية، 2005):

1-لابد أن تضمن عملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة.

2-لابد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة، أي بإزالة التعارض بين المشروع والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليها.

3-لابد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم، خاصة ما يتعلق مها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.

4- إن عملية التقييم لابد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.

5-إن عملية التقييم تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع، وصولا إل البديل المناسب.

6- لابد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية.

3-3-3-صعوبات تقييم المشاريع الاستثمارية:

تتعرض عملية تقيم المشاريع الاستثمارية والمعوقات التي تقلل من فاعليتها ودقتها والتي ينبغي العمل على عالجتها قدر الإمكان، ومن هذه الصعوبات ما يلي (خلف، 2012، صفحة 46،47):

أولا .النقص الواضح في البيانات والمعلومات التاريخية أي التي تخص الفترات السابقة للبيئة الاقتصادية التي يعمل فيها المشروع ويلبي احتياجاته، وكذلك النقص الواضح في المعلومات والبيانات التاريخية بخصوص حالة الأسواق بشكل عام.

ثانيا .صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالطلب والتكاليف، خاصة عندما يكون حجم المشروع كبيرا وعمره المتوقع طويلا،أو أن تكون بعض المتغيرات من النوع غير المباشر أو غير القابل للقياس الكمي، كما في حالة المشروعات العامة التي تتولى تقديم الخدمات كالتعليم والصحة.

ثالثا .ارتفاع تكاليف الدراسة وخاصة عندما يكون المشروع صغير وميزانيته ضئيلة، ومن الناحية المحاسبية تدخل تكاليف إعداد دراسة الجدوى ضمن عناصر تكاليف التأسيس والتي يتم استهلاكها خلال فترة زمنية معينة.

رابعا .صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدا و الانتهاء من المشروع والتصاميم الهندسية.

خامسا .مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع وخاصة ما يتعلق منها بالتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية.

سادسا .مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم، إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان، كما أنه لا يمكن تطبيق المعايير التي تستخدم في الدول المتقدمة على الدول الأمية بسبب تباين الهيكل الاقتصادي في كل منها فضلا عن اختلاف الأهداف فتتعدد معايير التقييم جعلت القائمين على العملية يعانون من تحديد وتقيم النتائج والآثار المترتبة على تنفيذ المشروعات المقترحة وتحديد الأولويات.

خاتمة:

في الوقت الحاضر يزداد الاهتمام الواسع لدى الأوساط الأكاديمية و الرسمية بالموضوعات المتعلقة بالتمويل، فالتمويل اليوم يشكل بندا جوهريا ثابتا على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة ومراد ذلك أن عمليات التمويل والاستثمار ترتبط بشكل وثيق بشتى مناحي الحياة الاقتصادية والمالية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من ناحية ومن تأثيرهما على جميع الأنشطة من ناحية أخرى

المشاريع الاستثمارية تساهم إلى حد كبير في بلوغ التنمية الاقتصادية، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع من أعقد العمليات لأن عمليات التمويل أي مشروع استثماري تتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، وتكمن أهمية التمويل في أنه يعتبر كآلية تستخدمه مختلف المؤسسات لخروجها من عجزها المالي، بحيث تنقصم مصادر التمويل إلى مصادر تمويلية حديثة ومصادر تمويلية تقليدية.

كما يعتبر موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية ذا أهمية كبيرة خاصة في الدول المتقدمة كجزء من اهتمامها بضرورة العمل على تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .ذلك الاهتمام الذي يظهر واضحا من خلال اتجاه جميع إدارات المشروعات نحو إخضاع المشروعات المق ترحة لمثل تلك الدراسات من أجل ضمان مستوى معين من الأمان و تخفيف درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة وهذا مما جعل أغلب المشروعات القائمة أو الجديدة تكون عادة من نوع المشروعات الناجحة و الجدية اقتصاديا

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي

وكالة مستغانم

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين النظريين لماهية البنوك و مدى تأثير التمويل البنكي على انعاش المشاريع الاستثمارية سنقوم بدراسة هذه الحالة من خلال دراسة حالة لبنك الجزائر الخارجي لولاية مستغانم في شكل دراسة ميدانية لهذه المؤسسة.

و من خلال التعمق في هذه الدراسة من الجانب الميداني ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين لما يخدم موضوع البحث بشيء من التفصيل و التنظيم ، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

1-بطاقة تقنية أو تقديم لبنك الجزائر الخارجي بولاية مستغانم

2- مقارنة دور بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم مع بعض البنوك العمومية الأخرى في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الزمنية 2018-2020

1- بطاقة تقنية أو تقديم لبنك الجزائر الخارجي بولاية مستغانم

أمام تزايد النمو الاقتصادي و تزايد الحاجة للموارد المالية و التي أصبحت تستحوذ على نسبة هامة من اهتمامات الدولة و المؤسسات المالية وزيادة على تدهور وضعية القطاع الاقتصادي وقيمة العملية الوطنية مع صعوبة الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المختلفة.

-انشئ بنك الجزائر الخارجي لتهيئة أرضية مناسبة من اجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية لتنشيط المبادلات التجارية عبر المؤسسات المالية(دوران رؤوس الأموال).

1-1-التعريف بالبنك الوطني الجزائري:

1-1-1- تعريف البنك الوطني الجزائريBEA :

=انشئ البنك الجزائر الخارجي بتاريخ 1967/10/01 بموجب الامر204/67 في شكل شركة جزائرية حدد راسماله مبدئيا ب 41 مليون جزائري مقره الجزائر العاصمة و له وكالات و فروع داخل ولايات الجزائر ’بموافقة وزير المالية كما يمكنه تاسيس وكلات بالخارج و تصنيفها لا يكون الا بموجب نص تشريعي , و قد تم انشاؤه على انقاض المؤسسات البنكية التالية:

-القرض الليوني في 1967/10/01 **le Crédit lyonnais**

=-الشركة العامة1967/12/31 **Société Générale**

ويعتمد النشاط البنكي على اعادة توزيع رؤوس الاموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الاموال سواء كان دلك على المستوى الوطني او الدولي فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الاموال و اخرين لديهم عجز في رؤوس الاموال.

كان دور البنك سابقا ينحصر في القيام بعمليات مالية انطلاقا من قرارات ادارية لا رجعة فيها . اما حاليا فقد دخلت في عهد جديد اد اصبحت تتميز باستقلالية و مسؤولية اكثر ادن يعتبر البنك عضو ضروري للنشاط الاقتصادي و تتجسد هده الضرورة من عمليات القرض التي تستجيب لها

1-1-2-وظائف بنك الجزائر الخارجيBEA:

أدى توسع بنك الجزائر الخارجي إلى توسيع وظائفه و مهامه و التي يمكن تلخيصها فيما يلي BEA :

-تسهيل وتطوير العلاقات الاقتنصادية بين الجزائر والدول الاخرى.

-ترخيص جميع اشكال الاقراض , قروض او تسبيقات مع او بدون ضمان , و بالمقدارات داته بالاضافة الى المشاركة و الوساطة.

-تمويل جميع اشكال عمليات التجارة الخارجية.

-بالاضافة الى تمويلاتها الخاصة فانها تتدخل بضمانها الاحتياطي و ضمان الوفاء او حتى باتفاقات القرض مع مراسلين اجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول اخرى.

-المشاركة في كل نظام او مؤسسة تامين القروض و يمكن لها ان تكلف بالتسيير او المراقبة مع الخارج.

-معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة او الاجلة المبرمة المستعارة المقرضة ' رهن الحيازة ربح فروق الاسعار بين العملات الاجنبية

-يمكنها اعادة تسيير المخازن العمومية القيام بالشراء او القيام بالعمليات العقارية او غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة اتخاد اجراءات اجتماعية لصالح مستفيدها.

1-1-3-الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجيBEA :

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك ، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و يبين دورها:

وفيما يلي عرض للهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجيBEA .

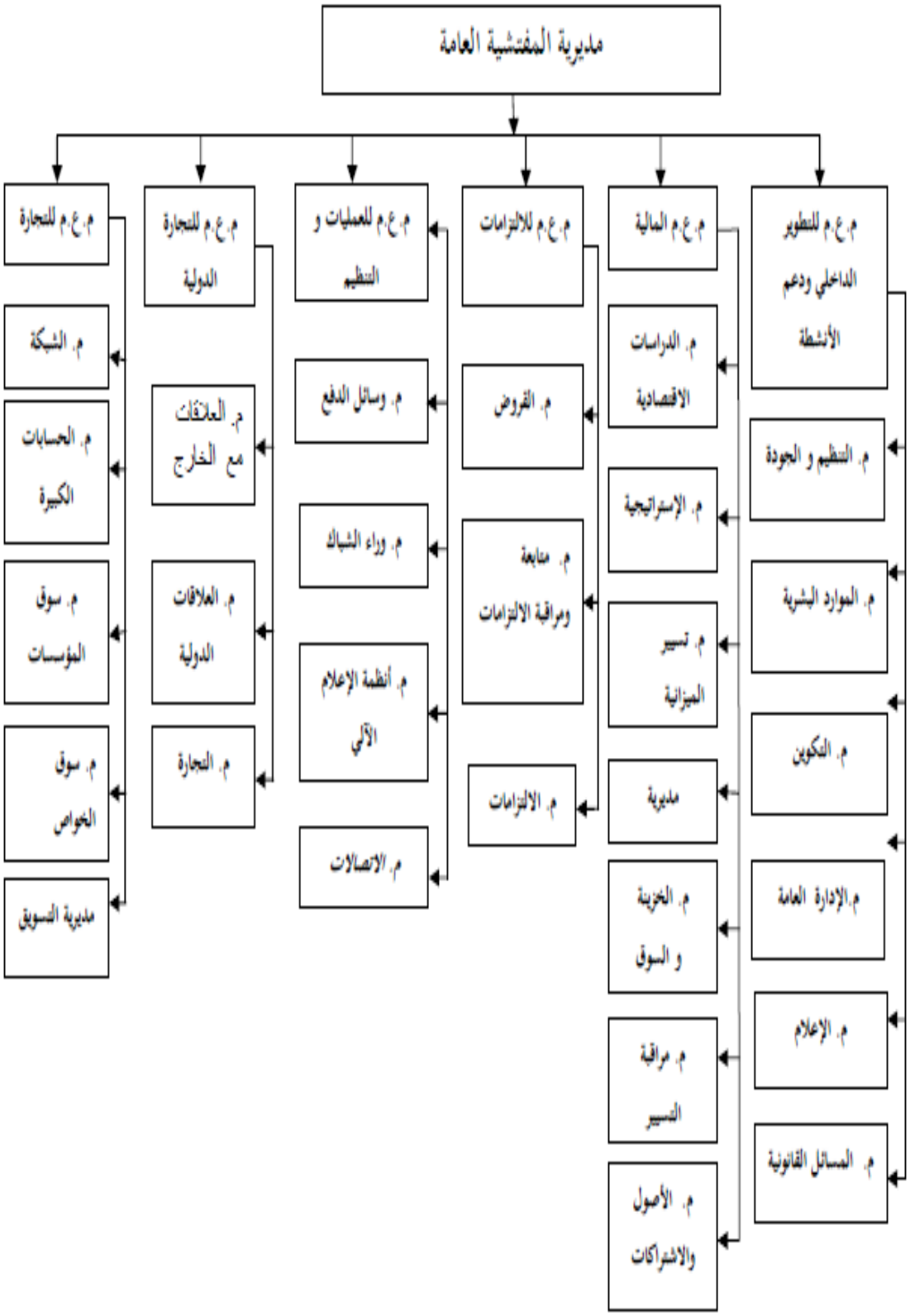

الشكل رقم (02):الهيكل التنظيمي لوكالة(مستغانم).

1-2- وكالة مستغانم نشأتها و هيكلها التنظيمي و مهام مصالحها:

1-2-1-تعريف و نشأة وكالة مستغانم:

نشأت وكالة مستغانم سنة 1984 و تضم أكثر من 42 موظف و تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدماتها البنكية باعتبارها جزءا منه و العمل على تنفيذ سياسة التموقع الذي يسعى البنك لتحقيقها.

1-2-2-الهيكل التنظيمي للوكالة ومهام مصالحها:

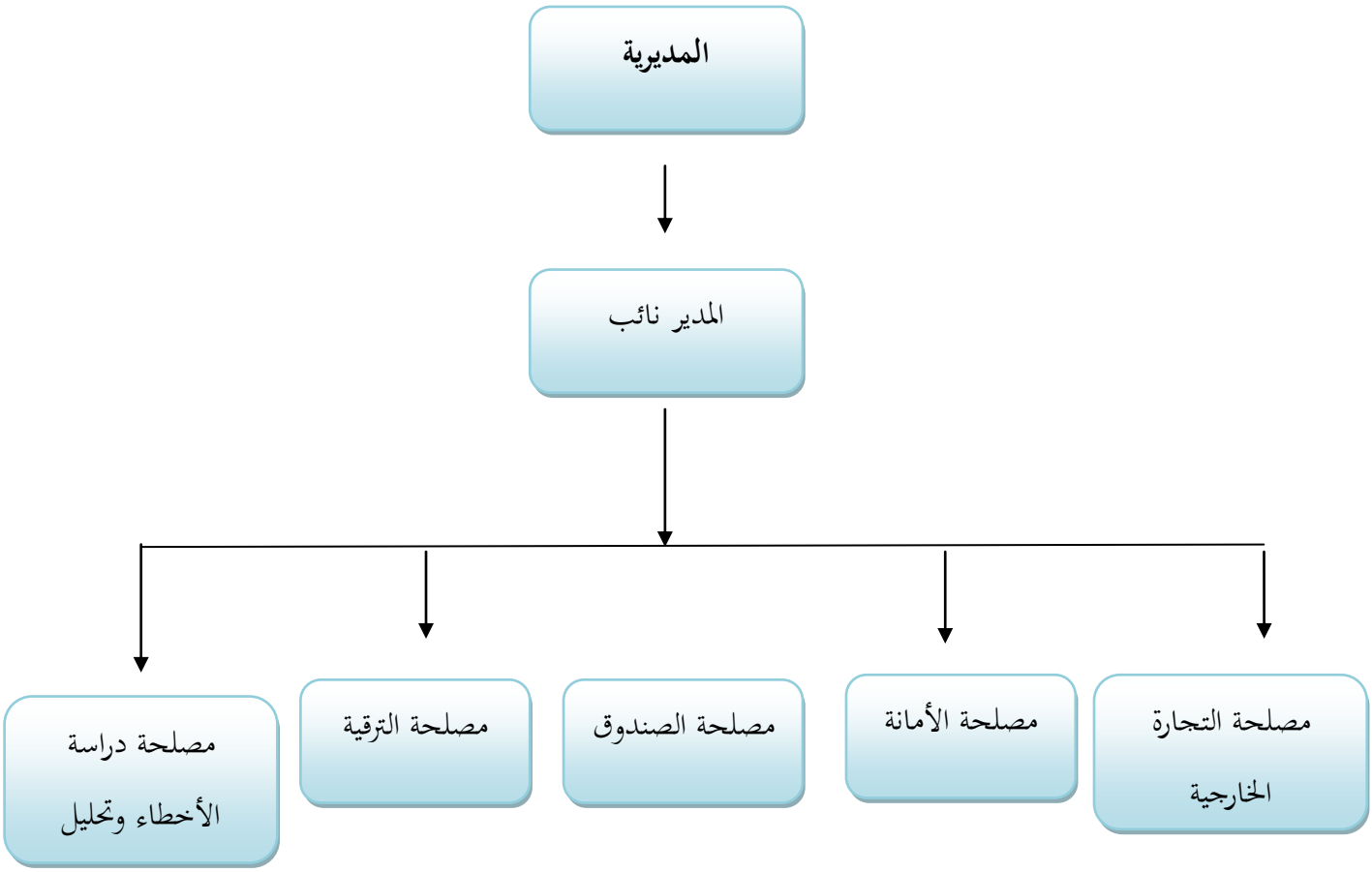

الشكل رقم (03):الهيكل التنظمي للوكالة.

1-2-3- مهام مصالح الوكالة:

-مصلحة الصندوق : تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة ، البنك ، العملاء و تضم 2 أقسام:

- ✓ **قسم الشبابيك** : يكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء و تقديم المعلومات و النصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها و يتم على مستوى هذا القسم : إيداع و سحب النقود ، استخراج شيك بنكي ، استلام و تحصيل الشبكات الخاصة بالوكالة أو غيرها.
- ✓ **قسم التحويل** : يتكفل بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى.

- **قسم عمليات الاستقبال** : يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق الخاصة بالوكالة و القيم الموضوعية – بصندوقها.

-**قسم التغطية و المقاصة** : هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق البنوك الأخرى . و يقوم هذا القسم بمعالجة و متابعة الأوراق التجارية الغير مدفوعة.

-**قسم اليومية و المحاسبة الإحصائية و وضعية الحسابات** : يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام و التأكد من دقة البيانات المسجلة و إصلاح الأخطاء إن وجدت.

-**مصلحة دراسة وتحليل الأخطار** : تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك ، حيث تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة و الشاملة و الدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها و أشكالها ، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات ، و تأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة و المركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف و الحسابات اليومية للوكالة.

-مصلحة أمانة التعهدات : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح ، تغيير ، غلق ، اعتراضات ، مصادرة موقوفة.... إلخ) كما تجمع ضمانات القروض و ترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال و يسهر على متابعة القروض الممنوحة و انجاز العمليات المتعلقة بها و تقوم بمعالجة عملية المحفظة

التجارية المالية مصلحة التجارة الخارجية : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير من الناحية المالية) الاعتماد المستندي (كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع و شراء العملة ، أو في شكل تحويلات ، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية و العمل على عدم تسرب العملة الصعبة و تهريبها.

2- دور بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الزمنية 2018-2020 :

سنحاول مقارنة دور بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم مع بعض البنوك العمومية الأخرى في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال عرض مدى مساهمة الوكالة في التمويل ثم نعرض بعدها مساهمة بعض البنوك العمومية الأخرى في تمويل المشاريع بمستغانم لنلخص في الأخير إلى إجراء عملية مقارنة بين وكالة مستغانم مع بعض البنوك العمومية الأخرى على مستوى مستغانم من خلال عرض مختلف الإحصائيات و النتائج المتوصل إليها.

2-1-مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة الزمنية 2018-2020

نتيجة للتطور الكبير في عدد المشاريع على مستوى الولاية وكضرورة لسياسة الدولة المدعمة لها نجد أن بنك الجزائر الخارجي قد واكب هذا التطور و رفع عدد لمشاريع المستفيدة من تمويلاته خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث قد بلغت حجما معتبرا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم :(**01**) عدد المشاريع الاستثمارية بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم خلال الفترة الزمنية 2018-2020

السنوات	عدد القروض الممولة	نسبتها	
		قيمة التغير	النسبة ٪
2018	22	-8	٪22.68

2019	19	-3	٪31.66
2020	29	+10	٪29.89
المجموع	97		100

المصدر :وثائق مقدمة من البنك

من خلال بيانات نتائج الجدول يبين لنا أن عدد المشاريع الممولة من قبل بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم متغيرة ومتذبذبة، حيث بعد أن كانت 22 مشروع خلال عام 2018 ، أصبحت 19 مشروعا خلال 2019، إلا أن نسبة الانخفاض تعتبر قليلة إذ نرجع ذلك الى أزمة جائحة كورونا 2019.

حيث سنة 2020 زاد عدد القروض الممولة ب 29 قرضا، قدرت الزيادة ب 10 مشروع و هذه الزيادة لا باس بها، و يرجع السبب نتيجة السياسة الحذرة التي يتبعها البنك في منحه للقروض، و أيضا ارتفاع قيمة الضمانات التي يشترطها و التي عادة لا تكون في متناول طالبي القرض، و لعل هذا يعتبر احد الأسباب التي أدت إلى تراجع عدد المشاريع الممولة من طرف البنك.

2-2-مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب عدد المشاريع خلال الفترة 2018-2020

لقد ساهمت البنوك في تمويل المشاريع بشكل واضح على الرغم من المشاكل و الصعوبات التي واجهت هذه الأخيرة في الوفاء بديونها في الآجال المحددة ومن هذا نبرز مدى مساهمة الوكالة في تمويل المشاريع خلال المدة المعنية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم :(**02**) مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب عدد المشاريع خلال الفترة الزمنية2018-2020

السنوات	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبلBEA	عدد المشاريع المقترحة فيBEA	نسبة المساهمة
2018	22	250	٪8.8

2019	19	1280	٪1.48
2020	29	2200	٪1.31

المصدر : وثائق مقدمة من البنك

يبين لنا الجدل من خلال النتائج أن نسبة المساهمة في تمويل المشاريع محدودة جدا وقد عرفت انخفاض ملحوظ في سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 نتيجة انخفاض عدد المشاريع، اما في عام 2020 فقد ارتفعت هذه النسبة حيث قدرت ب 1.31 ٪ وهذا نتيجة ارتفاع عدد المشاريع التي مولها البنك.

2-3-مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب المبالغ خلال الفترة الزمنية 2018-2020

يمكن أن نوضح مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب المبالغ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(**03**) مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب المبالغ خلال الفترة الزمنية 2018-2020

الوحدة : 10^3 دينار جزائري

السنوات	قيمة المشاريع الاستثمارية الممولة	نسبتها	
		قيمة التغير	نسبة المساهمة
2018	2228897	-6.26	٪23.86
2019	3452477	+54.89	٪36.92
2020	3669075	+6.27	٪39.23
المجموع	9650449		100

المصدر : وثائق مقدمة من البنك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة البنك في تمويل المشاريع ارتفعت بين عامي 2018 و 2019 بضعفين تقريبا حيث تعتبر هذه الزيادة ايجابية بالنسبة للبنك إلا أن هذه النسبة انخفضت بنسبة كبيرة وملحوظة و هذا راجع إلى نقص عدد المشاريع الممولة من قبل البنك.

2-4--مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2018-2020:

الجدول رقم (04) :مساهمة بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم في تمويل المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة الزمنية 2018-2020

السنوات / البيان	2018		2019		2020	
	عدد المشاريع	نسبة المساهمة	عدد المشاريع	نسبة المساهمة	عدد المشاريع	نسبة المساهمة
الصناعة	6	%27.27	7	%36.84	9	%31.03
النقل	2	%9.09	2	%10.52	7	%24.13
البناء و الأشغال العمومية	5	%22.72	3	%15.78	5	%17.24
قطاعات أخرى	9	%40.90	7	%36.84	8	%27.58
المجموع	22	%100	19	%100	29	%100

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من قبل البنك.

يعتبر قطاع الصناعة و النقل و البناء و الأشغال العمومية من القطاعات الرئيسية التي قام بنك الجزائر الخارجي بتسويتها خلال السنوات الأخيرة.

من خلال الجدول نلاحظ ان قطاع الصناعة و قطاعات أخرى تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة من قبل البنك خلال السنوات الثلاث الاخيرة 2018-2020 مقارنة بباقي القطاعات.

تترجم التسهيلات الممنوحة من طرف البنوك في حجم القروض الممولة من المشاريع التي قامت بها المؤسسات و التي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة ، و زيادة القيمة المضافة، و بالتالي المساهمة في رع معدل النمو الاقتصادي.

نستنتج مما سبق أن النتائج ضعيفة أو المساهمة ضعيفة التي توصلنا اليها، فيما يخص مساهمة البنك في تمويل المشاريع دفعتنا الى افتراض أن هذا الأخيرليس البنك الوحيد الذي مول المشاريع .

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تحليل مختلف الإحصائيات السابقة بهدف إعطاء نظرة ميدانية عن بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم لتحديد كيفية تمويل هذا الأخير للمشاريع الاستثمارية على مستوى مستغانم وإجراء مقارنة بينه وبين بعض(وجدنا أن بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم يعمل على تقديم التسهيلات من اجل تشجيع الاستثمار لدى المؤسسات، وزيادة مردوديتها من خلال محاولة تقليل الصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في محدودية قدراتها التمويلية.

خاتمة عامة

تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي تلقى اهتماما متزايدا من طرف الباحثين الاقتصاديين وكذا من طرف الكثير من المنظمات الدولية و المحلية، ويعود ذلك للدور الكبير الذي تلعبه في إنعاش النشاط الاقتصادي.

أمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاء هاته المشاريع الاستثمارية وضعت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة من جهة ودعم المستثمرين، ومن جهة أخرى برنامج يمنح لشريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تطبق عليهم الشروط المحددة و نجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من جهة، والمساهمة الذاتية من جهة أخرى استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية كما اشترطت ضمانات أخرى بسبب ارتفاع درجة الخطورة المرتبطة بهذه المشاريع.

البنك الجزائر الخارجي يعتبر من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية، لذلك حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة هذه الأخيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمويلها لعدة مشاريع استثمارية خاصة على المستوى المحلي(مستغانم) ، بحيث أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية وان كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذا ما يفسر اختلاف نظرة البنك الجزائر الخارجي مقارنة مع غيرها.

ومن خلال الدراسة التي تطرقنا فيها إلى كيفية تمويل البنك لأحد الاستثمارات توصلنا إلى النتائج التالية:

-البنك هو مؤسسة مالية دورها منح خدمات مصرفية للزبائن من خلال استلام الودائع و منح القروض.

-الاستثمار يعتبر الركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية.

-هناك عدة معايير مستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية.

-التمويل يعتبر أداة ضرورية لدى الم ؤسسة لضمان استمراريتها في النشاط.

-يعتبر قرار اختيار مصادر التمويل من أهم القرارات التي يتخذها المستثمر.

-السياسة المتبعة من قبل البنوك غير عادلة في توزيع الائتمان المصرفي ين النشاطات الخدماتية و القطاعات الإنتاجية.

-إن ضعف الوعي المصرفي و استمرار انهيار الثقة بالبنوك كانا سببين كافيين لعدم إقبال الجمهور على التعامل مع هذه البنوك.

الاقتراحات و التوصيات :في الأخير نورد جملة من التوصيات نوضحها فيما يلي:

-التنسيق بين مختلف المتعاملين في المجال (الوكالة، البنوك، الأفراد، الجامعات، المعاهد...الخ).

-تبسيط إجراءات المشاريع و تسهيلها وتقليل مدتها.

-توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية و الوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشاة.

-الاعتناء بمسيري المشاريع في مجالات إعداد مخطط الأعمال و الخطط التسويقية من اجل توفير الضمانات للبنوك و تطوير أدائها.

-أن لا يقتصر دور الوكالة البنكية بإمداد الموارد المالية، بل يتوجب تقديم الاستشارة والنصح لأصحاب المشاريع حتى يضمن استرداد أمواله دون الدخول في مشاكل.

-زيادة فاعلية و تكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار في الجزائر،وتحديث أنظمة المعلومات البنكية و أنظمة الدفع و استخدام أدوات الإعلام الآلي و الاتصال الحديث لربط الشبكة البنكية.

-الاتصال بالجامعة للاستفادة بالخبرات الجامعية.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكن القول أن البحث العلمي مهما بذل من مجهود و ذلك من خلال الإلمام بجميع عناصره فانه لا يخلو من النقائص وهذا ما يميز البحوث العلمية، حيث يعتبر كل بحث مكمل للبحوث السابقة و مهدا لها، والتي على ضوئها يمكن اعتبار موضوع النقديات موضوعا معقدا وله أبعاد متعددة ، بالرغم من محاولتنا الإلمام بكافة جوانب الموضوع، إلا أن آفاق البحث تبقى مفتوحة، بحيث يمكن اقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعدهم على البحث أهمها:

-إعداد الدراسة الميدانية على عدد كبير من المؤسسات منها الخاصة والعامة.

-دراسة سلبيات القروض المصرفية.

قائمة المراجع

أبو دياب ,س .(2000) .*محاضرات في اقتصاديات البنوك* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

أبو عتروس ,ع .ا .(2000) .*الوجيز في البنوك التجارية* .قسنطينة :جامعة منتوري.

احمد لطفي ,أ .ا .(2000) .*د دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية* .مصر :الدار الجامعية الإسكندرية.

الحناوي ,م .ص .(2000) .*الإدارة المالية والتمويل* .مصر :الدار الجامعيةالإسكندرية.

الزغبي ,ه .م .(2000) .*الإدارة و التحليل المالي* .الأردن :دار الفكر و الطباعة و النشر و التوزيع.

الصيرفي ,م .(2007) .*إدارة المصارف* .مصر :دار الوفاء لدنياللطباعة و النشر.

الصيرفي ,م .ع .(2006) .*إدارة البنوك* .(éd. 1)الأردن :دار المناهج للنشر و التوزيع.

الطاهر ,ع .ا .(2006) .*النقود والبنوك والمؤسسات المالية* .(éd. 2)الأردن :مركزية يزيد للنشر.

الطرد ,ا .ا & .,عبد الله ,خ .أ .(2006) .*ادارة العمليات المصرفية)المحلية و الدولية* .(éd. 1) (عمان :دار وائل للنشر.

العشماوي ,م .ع .(2007) .*دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية* .المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات.

العمار ,ر .ا .(1997) .*أساسيات في الإدارة المالية :مدخل أساسيات التمويل* .(éd. 1)دار النهضة العربية.

الغالبي ,ط .م & .,محمد ادريس ,و .(2007) .*الإدارة الإستراتجية* .(éd. 1)الأردن :دار وائل للنشر.

المحجوب ,ر .(1997) .*المالية العامة* .(éd. 1)مصر :دار النهضة العربية للنشر و التوزيع.

الموسوي ,ض .م .(1993) .*الاقتصاد النقدي* .الجزائر :دار الفكر.

أمين السيد ,ا .ل .(2000) .*دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية* .الجزائر :الدار الجامعية الإسكندرية.

ايت عقيل ,أ & .,سليك ,م .(2010) .دور البنوك في تمويل الاستثمارات الخاصة)مذكرة ليسانس .(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :المركز الجامعي البويرة.

بلحوث ,ح .(2004) .التمويل الاستثماري عن طريق القرض)مذكرة الدراسات الجامعية التطبيقية .(البويرة : جامعة التكوين المتواصل.

بوراس ,ا .(2008) .*تمويل المنشات الاقتصادية* .الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع.

بوعمامة ,ع .ا & .,آخرون .(1998) .*تمويل التجارة الخارجية :سياسية تطبيقية* .الأردن.

بوكونة ,ن .(2012-2011) .تمويل التجارة الخارجية في الجزائر)رسالة الماجستير .(كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر :جامعة الجزائر.

جلال ,ا .ف & .,بن فيسي ,م .ب .(1995) .*اقتصاديات المشاريع الاستثمارية* .مصر :مكتبة النهضة للشروق.

جمعي ,إ & .,عادل ,ي .(2004) .دور البنوك التجارية في منح قروض الاستثمار)مذكرة الليسانس . (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة بومرداس.

جميلة بلعيد. (2017). بلعيد جميلة .(2020).الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق و العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

حمندي ,ق .(2008) .*أسس إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات مدخل نظري و تطبيقي* .(éd. 1) للأردن :دار المناهج للنشر والتوزيع.

حنفي ,ع .ا .(1997) .*أساسيات التمويل و التحليل المالي* .مصر :مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية.

حنفي ,ع .ا .(2002) .*مدخل معاصر في الادارة المالية* .الاسكندرية :الدار الجامعية.

خالد أمين ,ع .ا .(2002) .*العمليات المصرفية* .(éd. 2)الإسكندرية :دار وائل للنشر.

خلف ,ف .ح" .(2012) .*أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات* .(éd. 1)الأردن :علم الكتب الحديث للنشر و التوزيع.

خليل الحمزاوي ,م .ك .(2000) .*إقتصاد الائتمان المصرفي* .مصر :منشأة المعارف.

سحنون ,م .(2003) .*الاقتصاد النقدي و المصرفي* .الجزائر :بهار الدين للنشر و التوزيع.

سوري عدلي ناشير. (2005). *مقدمة في الإقتصاد و النقدي و المصرفي* (الإصدار 1). دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية.

شاكر القزويني. (2000). *محاضرات في إقتصاد البنوك (ط.4)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

شاكر ,م .ا .(2006) .*محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية* .الجزائر :جامعة بسكرة.

شبيكة ,م .ر .(1999) .*النقود والمصارف والائتمان* .الإسكندرية :الدار الجامعية الجديدة.

شمعون ,ش .(1998) .*بورصة الجزائر* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون.

عبد الحميد ,ع .ا .(2003) .*دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية* .الإسكندرية :الدار الجامعية.

عبد الرحمان ,ي .(2001) .*قضايا إسلامية معاصرة .الإسكندرية :الدار الجامعية* .الإسكندرية :الدار الجامعية.

عبد القادر عطية ,ع .ا .(2005) .*دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية على المشروعات* . مصر :دار الجامعية.

عبد الله ,ع .ج .(1999) .*النقود و المصارف* .(éd. 4)الأردن :دار مجدلاوي للنشر.

عبد المطلب ,ع .ا .(2007) .*اقتصاديات النقود و البنوك* .مصر :الدار الجامعية.

عبد المطلب ,ع .ا .(2000) .*اقتصاديات نقود والبنوك* .مصر :دار الجامعية.

عبد المطلب ,ع .ا .(2000) .*البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها* .الإسكندرية :الدار الجامعية.

عبد لله ,ش .ح .(1988) .*التمويل و الإدارة المالية* .مصر :دار النهضة.

عوض الله ,ز .ح .(2007) .*اقتصاديات النقود و المال* .الاسكندرية :الدار الجامعية للنشر.

عوض الله ,ز & .,الفولي ,أ .م .(2003) .*أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي* .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية.

غانم ,م .(2018-2019) .دور البنوك التجارية في تمويل القروض الاستهلاكية دراسة حالة ترست بنك الجزائر-وكالة بسكرة)-مذكرة ماستر .(بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة محمد خيضر .

غنيم ,ا .(1995) .*دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار* .الأردن :دار المستقبل.

قويدري ,م .(1997) .دراسة جدوى ومعايير تقييم المشروعات)رسالة ماجستير .(معهد العلوم الاقتصادية , الجزائر :جامعة الجزائر.

كدة ,ه & .,بالخروف ,س .(2011-2012) .الدراسة الماليةٌ للقروض الاستثمارية في البنوك التجاريه)مذكرة ماستر .(ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

ماني ,ف & .,قدواري ,خ .(2017-2018) .دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة-البنك الخارجي لوكالة البويرة)-37مذكرةماستر .(كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير :جامعة أكلي أمحند اولحاج.

مبروك ,ب .(2021) .*ملخص محاضرات في القانون البنكي و عمليات البورصة* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

مجيد ,ض .(2005) .*اقتصاديات النقود و البنوك* .الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة.

محمد شريف ,إ .(2008-2009) .دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية)مذكرة ليسانس . (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,فرع نقود مالية و بنوك ,البويرة :المركز الجامعي البويرة.

محمد هاشم ,ا .(1975) .*مذكرات في النقود و البنوك.بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر* .بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر.

مداح عرابي ,ا & .,بارك ,ن) .جانفي .(2010أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي و الآفاق .*مجلة الاقتصاد الجديد* .75-57 ,(2)

مطر ,م .(2006) .*الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتمان* .(éd. 2)الأردن :دار وائل للنشر و التوزيع.

معروف ,ط .(5 01 ,2023) .*دور البنوك الاستثمارية في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول العربية* . الجزيرةConsulté le 03 27, 2023, sur Mubasher.aljazeera.net :

معوش ,إ & .,بورحلة ,ن .(2015) .واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة حالة تمويل مشروع استثماري)-مذكرة ماستر .(كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,الجزائر :جامعة البويرة.

هندي ,م .ا .(1996) .*إدارة البنوك التجارية* .(éd. 3)مصر :المكتب العربي الحديث.

هندي ,م .ا .(1999) .*الإدارة المالي -مدخل تحليلي معاصر* .(éd. 4) -الإسكندرية :المكتب العربي الحديث.

وبيش ,ق .(1976) .*تمويل المشروعات* .القاهرة :دار الفكر العربي.

يوسف مسعداوي. البنوك الالكترونية E-banking. *ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-واقع و تحديات-* (الصفحات 226-239). الجزائر: جامعة البليدة.

ثانيا:المراجع الاجنبية

Banque. (2020). Consulté le 05 04, 2020, sur définition ,traduction et synonymes: www.journaldune.fr

Etablissement financier. (s.d.). Consulté le 03 04, 2023, sur https://banque.ooreka.fr.

Societé fiduciaire. (s.d.). Consulté le 03 04, 2023, sur https://fr.wikipedia.org